مركز الاقتصاد الإسلامي

المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية

الإنسان
أساس المنهج الإسلامي
في التنمية الاقتصادية

أ . د . عبد الحميد الغزالي

طبعة ثانية ١٩٩٦ إدارة البحوث

٧

سلسلة نحو وعي إقتصادي إسلامي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

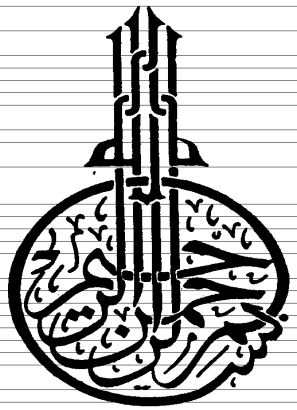

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١١

الفصل الأول ـ الملاحظات العامة ١٣

الملاحظة الأولى ـ الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي ١٣

الملاحظة الثانية ـ انفتاح الاقتصاد الإسلامي على التراث الإنساني ١٤

الملاحظة الثالثة ـ ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامي ١٤

الملاحظة الرابعة ـ غياب الاقتصاد الإسلامي هو السبب الجذرى للتخلف ١٥

الملاحظة الخامسة ـ سلفية الاقتصاد الإسلامي إبداعية مستنيرة ١٦

الملاحظة السادسة ـ الاقتصاد الإسلامي تزاوج وتوازن بين الروح والمادة ١٧

الملاحظة السابعة ـ غاية الاقتصاد الإسلامي تحقيق تمام الكفاية ١٨

الفصل الثاني ـ التخلف الاقتصادى : تعريف وتحليل ١٩

التعريف ١٩

تحليل المشكلة ١٩

المناهج الفردية ١٩

المناهج الجزئية ٢٠

المنهج الشامل : ٢٠

أولاً ـ محدودية الموارد الإنتاجية ٢١

ثانياً ـ الاستخدام الردىء للموارد الإنتاجية المتاحة : ٢١

١ ـ صورة عدم الاستخدام ٢١

٢ ـ صورة الاستخدام الجزئى ٢٢

٣ ـ صورة الاستخدام السيىء ٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفحة

ثالثاً ـ الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ٢٢
١ ـ تحديد مركز الفرد الاجتماعى «مسبقاً» ٢٣
٢ ـ النظرة السلبية إلى العمل ٢٣
٣ ـ عدم استخدام المجتمع للحساب الاقتصادي «الرشيد» ٢٣
٤ ـ تميع وغموض وتداخل المسئولية ٢٣
٥ ـ وجود تجمعات على كافة المستويات داخل المجتمع تدين أساساً بالولاء لرؤسائها ٢٤
٦ ـ سرعة تغير القيادات الإدارية ٢٤
٧ ـ حالة «التوقعات المرتفعة» ٢٤
٨ ـ أنظمة توزيع بدائية وغير عادلة ٢٥
٩ ـ «الفجوة الثقافية» ٢٥
١٠ ـ «القفزة الثقافية» ٢٥
رابعاً ـ الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائرى ٢٦
خامساً ـ الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومى ٢٧
سادساً ـ الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية : ٢٨
١ ـ الاستعمار ٢٨
٢ ـ الاستثمارات الأجنبية ٢٩
٣ ـ طبيعة المنتجات المتبادلة ٣٠
موقف الإسلام من التخلف ٣٠

الفصل الثالث ـ المناهج الوضعية في التنمية ٣٣
الاتجاهات العامة ٣٣
النماذج الإنمائية الوضعية : ٣٣
النموذج الغربى ٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفحة

النموذج الشرقى ٣٥
النتيجة ٣٧
مناهج التنمية الوضعية : ٣٧
المدرسة الأولى ٣٧
المدرسة الثانية ٣٨
النتيجة ٤٠
الواقع المتخلف ٤٠
حالات استثنائية ٤١
النتيجة ٤٢

الفصل الرابع ـ أساسيات المنهج الإسلامي ٤٣
الإنسان والتنمية ٤٣
الإسلام والإنسان ٤٣
المنهج الإسلامي ٤٤
الإنسان العادى ٤٥
مدخل التوحيد ٤٥
توحيد الربوبية ٤٥
توحيد الألوهية ٤٦
الرزق والعمر ٤٧
السعى في طلب الرزق ٤٧
أساسيات المنهج : ٤٨
الأساس الأول ـ الاستخلاف ٤٨
الأساس الثاني ـ فريضة الزكاة ٤٩
الأساس الثالث ـ نظام الأولويات ٥٠
الأساس الرابع ـ التكامل والتوازن القطاعى ٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الصفحة
الأساس الخامس ـ صيغ الاستثمار	٥٢
الأساس السادس ـ الجانب المؤسسي للاستثمار	٥٢
الأساس السابع ـ التوزيع العادل	٥٣
الأساس الثامن ـ الحض على الإنفاق	٥٤
الأساس التاسع ـ السوق الإسلامية	٥٤
الأساس العاشر ـ المنظمات والدوافع	٥٥
الأساس الحادى عشر ـ الأخوة	٥٦
الأساس الثاني عشر ـ القدوة	٥٧
«إعمار» الإنسان	٥٧
النتيجة	٥٩
خاتمة	٥٩
قائمة المراجع الأساسية :	٦١
المراجع العربية :	٦١
القرآن وعلومه	٦١
السنة وشروحها	٦١
الفقه وأصوله	٦٢
مراجع الاقتصاد الإسلامي	٦٤
مراجع الاقتصاد الوضعي	٦٥
حالات دراسية	٦٦
المراجع الانجليزية	٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسان
أساس المنهج الإسلامي
في التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقـدمـــة

الحمدلله ، القائل ـ سبحانه وتعالى : «ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ، وهو فى الآخرة من الخاسرين» ، (آل عمران : ٨٥) ، والقائل ـ جل وعلا : «فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا» ، (طه : ١٢٣ ـ ١٢٤) ؛ والصلاة والسلام على رسول الله ، ﷺ القائل : «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً ، كتاب الله وسنتى» ، (رواه الترمذي) .

وبعد :

فلقد شغلني ، حقيقة ، شرف الكتابة في موضوع المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية ، باختصار : من حيث الزمن والمساحة . إذ كيف أغطى موضوعا يدرس في أربع سنوات ، للحصول على بكالوريوس في «الاقتصاد الإسلامي» ، في وقت محدود ، ومساحة محدودة ؟ ومعالجة لهذا الشاغل ـ استثناء من قواعد البحث العلمي ، ومحاولة لعدم الخروج عليها جذريا ـ سوف يكون عرضى لهذا الموضوع الهام عبارة عن رءوس أقلام ، تتسم بشىء من العمومية ، بعيدة عن التفصيلات ، خالية ، إلى حد كبير ، من مشكلات التعريف وضوابط المصطلحات الفنية ، لتحقيق هدف واحد ، هو : بسط الهيكل العظمي ، أو جوهر المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية .

وعليه ؛ سوف تشمل محاولتى ، كخلفيات وأساسيات للموضوع ، النقاط ، أو الفصول الأربع التالية ، على الترتيب : بعض الملاحظات العامة في الفصل الأول ، وتشخيص ـ أو تحليل ـ سريع لمشكلة التخلف في الفصل الثاني ، وسرد مختصر لمناهج التنمية الوضعية في الفصل الثالث ، ثم أخيراً أساسيات المنهج الإسلامي في الفصل الرابع .

أ . د . عبدالحميد الغزالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الملاحظات العامة

هناك العديد من الملاحظات التي تمثل في حد ذاتها مسلمات عن الاقتصاد الإسلامي ، كما تشكل في الوقت نفسه خلفيات ضرورية لفهم أدق وأعمق للمنهج الإسلامي في التنمية ، أجل أهمها فيما يلي :

الملاحظة الأولى ـ الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي :

من الخرافات الشائعة ، القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعي ـ رأسماليا أو اشتراكيا ـ وبُعده عن الاعتبارات القيمية والأخلاقية ، تأكيداً لصبغته «المادية» ، واهتمامه الأكثر «بالأشياء» .

فالتاريخ يعلمنا أن جميع الأنظمة التي عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر ، بصورة أو بأخرى ، بالقيم . ولكن «القيم» في الفكر الاقتصادى الرأسمالي ، والاشتراكي ، تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام . بينما في الاقتصاد الإسلامي ، تعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيراً داخلياً في آلية النظام . بل ، تعتبر «القيم» الإسلامية المحرك الأساسي لفعالياته .

فنحن ، هنا ، أمام اقتصاد ديني ، أو دين اقتصادي . وليس هذا تلاعباً بالألفاظ ، وإنما توكيد لحقيقة كون الاقتصاد الإسلامي جزءاً من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل ، في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل . يحكم بضوابط الإسلام ، ويُسيّر وفقاً لأحكامه .

فهو ، بحق ، علم البحث عن الأرزاق المقدرة ، وفقاً للضوابط الشرعية . ولذلك يطلق عليه : الاقتصاد الديني Religious Economics ، أو الاقتصاد الأخلاقي Ethical Economics ، أو الاقتصاد الإنساني Humanomics .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم ، يستند هذا العلم في تحليله على «الإنسان الأخلاقي» ، واقعياً ، وليس على «الرجل الاقتصادي» كما في الاقتصاد الرأسمالي ، أو «الترس الاجتماعي» كما في الاقتصاد الاشتراكي . وعليه ؛ يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة ، تهدف إلى الاهتمام الأكثر «بالناس» .

الملاحظة الثانية ـ انفتاح الاقتصاد الإسلامي على التراث الإنساني :

يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع التراث الإنساني بفكر مفتوح تماماً . فلسنا في حاجة إلى «أسلمة» الكثير من المبادىء والسلوكيات التي قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامي ، على أساس أن «الأصل في الأشياء الإباحة» ، وأن الحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها ، أينما كانت ، وحيثما وجدت ، طالما لا تصطدم بنص إسلامي صريح ، أو موقف إسلامي مستقر . فلقد أسهمنا إسهامات أصيلة في إثراء المعرفة الإنسانية ، ودفع عجلة التطور الإنساني . فإذا ما أخذ الاقتصاد الإسلامي مِنْ هذا التراث فإن هذا الأخذ يستند ، جزئياً ، إلى حقيقة أن «هذه بضاعتنا ردت إلينا» ، وجزئياً ، إلى حقيقة أن ما يتمشى مع الفطرة السليمة فهو من حقنا . وحيثما وجدت «مصلحة» فثم شرع الله .

وعليه ؛ فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري من تنظيمات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية وصيغ إدارية للتعامل الكفء والفاعل مع «الأشياء» ، أي في مجال المعاملات ، بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

الملاحظة الثالثة ـ ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامي :

إذ يجب علينا ـ كمسلمين ـ أن نخرج من حالة الانهزامية عند تناولنا القضايا الإسلامية . فنحن عندما نتحدث عن الإسلام أو أي جانب من جوانبه ، نكون ـ عادة ـ في موقف دفاعي ، إذ إننا ندافع عن الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي أو النظام الاقتصادي الإسلامي ، ونحاول أن نثبت أنه يماثل ، أو يتمشى ، أو لا يتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية المعاصرة ، وكأن هذه الأنظمة هي الأصل والإسلام هو الفرع .

وهذا في الواقع تجنٍّ واضح ، وافتراء فادح على الإسلام من قبل أبنائه ، وإحساس فاضح بالتخلف والعجز ، أردنا ـ بقصد أو بغير قصد ـ أن ينسحب على الإسلام العظيم ، وكل جانب من جوانبه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإسلامنا ـ كنظام حياة ـ يعد أكمل وأشمل وأروع من أي نظام وضعي ، ولا يقبل «المقابلة» ، ناهيك عن استحالة «المقارنة» مع أي من الأنظمة التي عرفتها البشرية . ولا شك في ذلك ، فهو من وضع الخالق تبارك وتعالى . ومن ثم يجب أن نتخلص من هذه «العقدة» التي وضعنا أنفسنا فيها بمحاولات مستمرة ومخططة من قبل أعدائنا لإقناعنا بأنها حقيقة ، ونتيجة لذلك عشناها طويلاً في ظل الظلام الحضاري الذي كنا وما زلنا فيه ببعدنا عن الإسلام ـ أساساً ـ من ناحية ، ونتيجة طبيعية لفرض نماذج حياة غريبة علينا من قبل أعداء الإسلام ، من ناحية أخرى .

الملاحظة الرابعة ـ غياب الاقتصاد الإسلامي هو السبب الجذري للتخلف :

نقرأ ـ كاقتصاديين ـ في بعض كتابات التنمية الاقتصادية القول بأن الدول الإسلامية تقع في مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً . وهذا حق ، وله أسبابه ، ولكنه بالقطع لا يمثل سوى نصف الحقيقة . ثم يستطرد أصحاب هذا الرأي قفزاً إلى نتائج غير مبررة ، قائلين بأن هذا الوضع يرجع جزئياً ـ وكأن الموضوعية العلمية تطبق من قبلهم بصرامة وانضباط ـ إلى بعض المبادىء والقيم والسلوكيات التي ينطوي عليها الإسلام .

وهذا جهل مطبق بحقائق هذا الدين الحنيف ، وافتراء واضح على مبادئه السامية ، وانحراف مقصود للمنهج العلمي في تحليل جانبه الاقتصادي . فالنظام الإسلامي يقوم على أربعة عناصر : العقائد ، والأخلاق ، والعبادات ، والمعاملات ، كوحدة لا تتجزأ ، تقترن في وعي الإنسان «المسلم» ، وفي أعماله ، لتكون كلا متسقاً يحقق ـ عملاً ـ «مقاصد» هذا النظام من حفظ ـ إيجابي فاعل ـ للدين والنفس والعقل والمال والنسل ، إعماراً مستمراً للأرض ، وتجسيداً حقيقياً للتقدم الحضاري في شتى جوانب الحياة .

هذا النظام الذي طُبّق خلال ثلاثة القرون الأولى من التاريخ الإسلامي ، كان يعد تجربةً فريدةً ، من حيث أبعادها المختلفة ؛ ونتائجها المحققة . إذ أثبت التطبيق أنه نظام إنمائي التوجه ، علمي النظرة ، عالمي المحتوى ، منفتح الفكر ، ديناميكي الحركة ، كفء الأداء ، مُبهر الإنجاز . فالإسلام لم يقدم ديناً فقط ، وإنما وضع نظاماً واقعياً شاملاً ، يضبط حركة حياة كاملة ، على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة .

فنحن متخلفون فعلاً ؛ لا . . لأننا مسلمون ، ولكن لأننا ، في حقيقة الأمر ، غير مسلمين ، أو مسلمون اسماً ؛ تركنا الإسلام ، وبالتالي تخلفنا ، وأصبحنا نهباً لكل من هب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودب ، غرباً وشرقاً . أصبحنا ، في واقع الأمر ، دولاً بلا «هوية» ، راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية . فعندما أخذنا بالنظام الرأسمالي الغربي ، كنا مستهلكي سلع ، ومستهلكي حضارة ، وبالتالي كنا مستعمَرين وتابعين ومستغَلين . وعندما جرب بعضنا النظام الاشتراكي الشرقي ، كنا مستهلكي ألفاظ وشعارات ، ومستهلكي فكر ، وبالتالي كنا أكثر استعماراً وتبعيةً واستغلالاً .

وفي كلتا الحالتين ، أسأنا إلى النظامين ، رغم نواقصهما ، في التطبيق ، ولم نحقق ما حققه كل منهما في معسكره من نتائج مادية . ويرجع ذلك ، بالأساس ، لعدم توافر مقومات نجاح كل نظام منهما ، بالدرجة الكافية ، ولشبه غياب مرتكزاته ومعتقداته على مستوى الفرد والمجتمع ، ومن ثم اصطدام المبادىء والقيم التي يعتنقها الفرد مع ما يبشر له من مفاهيم وما يطبق عليه من سياسات وإجراءات منبثقة من نظام غريب عليه . ومن ثم ، كانت الازدواجية والاختلال في معتقدات وسلوكيات الفرد والمجتمع . وبالتالي ، كان الانخفاض المستمر في الأداء الاقتصادي ، وفي النهاية ، التخلف الذي نعيشه .

الملاحظة الخامسة ـ سلفية الاقتصاد الإسلامي إبداعية مستنيرة :

لا يقصد «بخيار» الاقتصاد الإسلامي ، بكل تأكيد ، الموقف «السكوني» الذي ساد عصور «الانحطاط» منذ العصر السلجوقي وحتى العصر العثماني بصفة عامة ، وإنما يقصد به موقف التفتح الإبداعي الأول ، الذي استند ، جملةً وتفصيلاً ، على الكتاب والسنة .

ومن ثم فإن النظام الإسلامي يختلف جذرياً عن كافة الأنظمة الوضعية التي عرفتها البشرية . فبجانب معرفة الخالق ، تبارك وتعالى ، وعبادته حق عبادته ، والتخلق بخلق الإسلام ، أطلق هذا النظام العنان لقدرات الإنسان وملكاته في جانب العقود والشروط ، أي المعاملات ، والعلوم التجريبية ، ليأخذ بأقصى ما أنتجه العقل البشري من أسباب التقدم في ظل ضوابط شرع الله سبحانه وتعالى . إذن ، فسلفية الخيار الإسلامي سلفية مستنيرة ، تحرص على التراث ، وتنهل من حضارة العصر التي أسهم الإسلام فيها وفقاً للضوابط الشرعية .

فمشكلة الحياة الاقتصادية التي نعيشها في دولنا «الإسلامية» ليست ، ولم تكن أبداً ، متمثلة في أنها «سلفية» كما يعتقد البعض ، فليتها تكون كذلك؛ شريطة أن تكون سلفية النظام الإسلامي . ولكن مشكلة الحياة التي نحياها في واقع الأمر أنها سلفية «وضعية» متخلفة ، أقرب ما تكون إلى «سلفية» القرون الوسطى في أوروبا ، أو حقيقة . . حياة بلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جذور ، أو فلسفة غير واضحة المعالم على الإطلاق . فواقعها يصعب على التعيين والتحديد ، فهو خليط غريب متخلف من فلسفات ، أو لا «فلسفات» .

ومن ثم لا توجد سمة خاصة تساعد الباحث على وصف هذه الحياة الاقتصادية . صحيح هناك «توجهات» وضعية ـ رأسمالية أو اشتراكية ـ «رسمية» عامة ، ولكن لا يوجد «نمط» محدد وواضح على أرض الواقع يبرز الوصف .

وعليه ، فمشكلة هذه الحياة مزدوجة . وتتمثل هذه الازدواجية في الغربة عن التراث الإسلامي من ناحية ، والغربة عن العصر الذي نقف أمامه من ناحية أخرى . ومعالجة هذه المشكلة تنحصر ، يقيناً وتحديداً ، في العودة إلى هويتنا ، إلى خيار النظام الإسلامي القائم على «سلفية» الإسلام ، والقادر على التكيف الإبداعي المستنير مع المتغيرات الحادثة في حياة المجتمع المسلم بفعل المكان والزمان .

الملاحظة السادسة ـ الاقتصاد الإسلامي تزاوج وتوازن بين الروح والمادة :

فالإسلام ، كدين ونظام حياة ، جاء ليجمع في تزاوج خلاّق ، وتوازن دقيق بين السماء والأرض ، بين الروح والمادة ، بين مكة والمدينة ، بين الآخرة والأولى . وبصورة أكثر مباشرة وتحديداً ، بين شِقّي الشريعة : العبادات والمعاملات ؛ مشدداً على أن الأصل في الشق الثاني «الحِل» ، أخذاً بالأسباب ، وإعماراً للأرض ، كما أكدنا فيما سبق في ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار ، ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان ، وتدور مع المصلحة «المعتبرة» ـ شرعاً ـ وجوداً وعدماً ، وفي ظل علم وعمل ، يرتفع إلى مرتبة «العبادة» بالمعنى الواسع .

ولقد لخص «الأثر» هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء «بالعمل للدنيا» كأن الإنسان يعيش أبداً ، و «بالعمل للآخرة» كأنه يموت غداً . وهذه الثنائية ليست ثنائية «فصل» ، وإنما ثنائية «تكامل» . فالروح والمادة ليسا ، بالقطع ، بديلين ، وإنما وفقاً لهذا النظام ، يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين ، يدعم أحدهما الآخر ، ويقويه ، دون إفراط أو تفريط ، أي دون إخلال باعتبارات التوازن بينهما .

فالعبادات تصقل النفس ، ومن ثَمَّ تحث على العلم والعمل ، بقدر الاستطاعة الإنسانية ، والإمكان البشرى . والعلم والعمل ، إذا ما قصد بهما وجه الله سبحانه وتعالى ، كانا نوعاً من العبادة ، بل يعدان من أهم مكونات العبادة . ومن ثم تكون النتيجة عملاً جاداً متقناً ، وتقدماً علمياً حقيقياً ، وبالتالي تحقيقاً واقعياً لإعمار الأرض ، أو التنمية المتوازنة المبتغاة ـ ديناً وعلماً وعملاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظة السابعة ـ غاية الاقتصاد الإسلامي تحقيق تمام الكفاية :

تتمثل غاية النظام الاقتصادي الإسلامي ـ بمفاهيمه ومدركاته ، وثوابته ومتغيراته ، وتوازناته ومحركاته ، وحريته وقيوده ، وضوابطه وأحكامه ، وقيميته وماديته ، وتراثيته وتقدميته ، وكفاءته وعدالته ، وديمومية صلاحيته وإنجازاته مكانياً وزمانياً ـ تتمثل في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع ، والذي يشمل فرض «إعمار الأرض» ، تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة ، أي توفير «تمام الكفاية» ، لكل فرد يعيش في كنفه .

ولتحقيق هذه الغاية ، جمع النظام في تناغم طبيعي وتوازن واقعي دقيق بين الروح والمادة ، بين الشعائر والشرائع ، بين الفرد والجماعة ، بين الآخرة والأولى ؛ وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر ، كما ذكرنا فيما سبق ، مؤكداً على تكاملها لا تنافرها ، في عدالة واعتدال ، ومحدداً أدوار العمل ، وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء ، لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقاً ، والمعوقة فعلاً لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد ، في حدود الاستطاعة . وإذا ما حدثت انحرافات ، ويمكن ـ واقعياً ـ أن تحدث ، فإنها ، بالقطع ، وقتية ، يصححها النظام آنياً وذاتياً من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات ؛ ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالي والاقتصادي من ناحية ، وعن طريق أداة الحسبة من ناحية أخرى ؛ ومن خلال نظام ثواب وعقاب محدد ، يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة .

وعليه ؛ أقام هذا النظام مجتمع «المنتجين المتقين» ، وحقق ـ فعلاً وعملاً ـ تمام الكفاية لأفراده .

وبعد هذه الملاحظات العامة حول مسلمات الإسلام والاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي ، وحتى نستطيع أن نحدد أساسيات المنهج الإسلامي في التنمية ، لعله من المناسب ، منهجياً ، أن نشير في عجالة إلى مشكلة التخلف ، والمناهج الوضعية لمحاولة معالجتها ، فيما يلي ، على الترتيب :

* * *

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التخلف الاقتصادى

تعريف وتحليل

التعريف :

باختصار شديد ، وتبسيط أشد ، نعنى «بالتخلف الاقتصادي» Economic Underde-velopment ، بصفة عامة ، الانخفاض «النسبي» في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما ، ونرمز إليه بحالة «الفقر الاقتصادى» النسبي ، والتي نعبر عنها قياسياً بالانخفاض النسبي في «متوسط» دخل الفرد الحقيقي ـ أى الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار .

وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد ، في المتوسط ، من السلع والخدمات قليل في الكمية ورديء في النوع ، نسبياً . ونقصد بالنسبية هنا ، نسبة إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأكثر كفاءة ؛ ونسبة أيضاً إلى ما تحقق عملاً في تجارب أخرى لدول نطلق عليها مصطلح «الدول المتقدمة اقتصادياً» .

تحليل المشكلة :

للتعرف على أسباب مشكلة التخلف ، كبداية منطقية لبحث قضية التنمية ، هناك العديد من مناهج التشخيص ، والتي تشمل : المناهج الفردية ، والمناهج الجزئية ، والمنهج الشامل :

فالمناهج الفردية لتشخيص المشكلة تركز على أن سبب التخلف الاقتصادي يعود إلى عامل «وحيد» كندرة رأس المال ، أو ندرة عنصر التنظيم ، أو ندرة العمل الماهر ، أو ندرة الموارد الطبيعية ، أو حتى الظروف الجوية والمناخية .

وهذه المناهج ، بالقَطع ، مرفوضة لجزئيتها المتطرفة ، ولأنها لا تصلح تفسيراً لكل أو غالبية حالات التخلف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المناهج الجزئية ، فتتكون من منهجين : المنهج الكمي ، والمنهج الاجتماعي .

فالمنهج الأول يعتبر أن التخلف يرجع إلى طبيعة وخصائص المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس كمياً ، وهى ما اصطلح على تسميته بالموارد الإنتاجية أو عناصر الإنتاج . ورغم شمول هذا المنهج ، بالمقارنة بالمناهج الفردية ، إلا أنه مازال يعاني من الجزئية ، ويهمل جانباً هاماً من المتغيرات ، وهي المتغيرات غير الاقتصادية .

بينما نجد المنهج الاجتماعي على العكس ؛ إذ يعتبر التخلف نتيجة لطبيعة وخصائص هذه المتغيرات ذاتها ، أي العوامل غير المادية ، غير القابلة للقياس كمياً ، أو العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع من : اجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية وحضارية ، . . إلخ . ورغم شمول هذا المنهج على عدد من العوامل الهامة ، إلا أنه يتسم أيضا بالجزئية ، خاصة أنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تعد ، في أفضل معالجة لها ، ثانوية أو محايدة .

وعليه ؛ نرفض هذه المناهج جميعاً لجزئيتها ، بصورة أو بأخرى ، حيث إن أياً منها لا يعطينا تشخيصاً دقيقاً للمشكلة .

ومن ثم ، يتبقى «المنهج الشامل» ، وهو ما يتعين الأخذ به . ويُرجع هذا المنهج أسباب التخلف إلى «كل» ما يمكن أن يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بالانخفاض ، من عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية ، كمية أو غير كمية ، مباشرة أو غير مباشرة . ولا نستطيع أن نحدد مسبقاً ، وعلى أساس تحليلي ، أي هذه العوامل أكثر أهمية من غيرها ، لوضع نظام لأولويات معالجة المشكلة ، إلا إذا طبقنا هذا الإطار التحليلي الشامل على حالة دراسية بعينها .

إذن ، تطبيقاً لهذا المنهج ، ترجع مشكلة التخلف الاقتصادي ، بصفة عامة ، وعلى سبيل الحصر والتحديد ، إلى ست مجموعات من الأسباب ، هي :

١ ـ محدودية الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف .
٢ ـ الاستخدام الرديء للموارد الإنتاجية المتاحة .
٣ ـ الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية .
٤ ـ الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائري .
٥ ـ الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومي .
٦ ـ الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف نتناول ، باختصار الملامح العامة لكل مجموعة من هذه المجموعات على حدة ، على الترتيب ، فيما يلي :

أولاً ـ محدودية الموارد الإنتاجية :

نقصد بالموارد الإنتاجية عناصر الإنتاج ، وهى : الأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل أو الموارد البشرية ، ورأس المال أو الطاقات الإنتاجية الرأسمالية ، والتنظيم أو المهارات الإدارية والتنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا أو الفن الإنتاجى المستخدم .

فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، تحليلياً ، فإن محدودية أحد أو بعض أو كل هذه الموارد الإنتاجية في الكم ، أو في الكيف ، أو في كليهما ، تعد سبباً من الأسباب الرئيسة لوجود مشكلة الانخفاض النسبي في النشاط الاقتصادي .

ولعل محدودية بعض عناصر الموارد الطبيعية ، ومكونات رأس المال ، ومفردات العمل الماهر ، والمهارات التنظيمية ، وطرائق الإنتاج المناسبة تكنولوجيا ، في كثير من الدول المتخلفة ، خير دليل على الضعف الهيكلي الواضح في العملية الإنتاجية في هذه الدول .

ثانيا ـ الاستخدام الرديء للموارد الإنتاجية المتاحة :

فالموارد المتاحة ، رغم محدوديتها في الكم ورداءتها في النوع ، تستخدم استخداماً رديئاً . وبالتالي نجد تبديداً واضحاً في الموارد من قبل دول لا تملك إلا أن تستخدم مالديها من موارد أكفأ استخدام ممكن ، إذا ما رغبت في رفع مستوى نشاطها الاقتصادي . وهذا التبديد على المستوى القومي ، نشير إليه فنياً بأن الدولة تسير وفقا لدالة إنتاج كلي رديئة . وتشمل ظاهرة الاستخدام الرديء أحد أو بعض أو كل الصور التالية :

١ ـ صورة عدم الاستخدام ، ونقصد بها أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج لا يستخدم في النشاط الإنتاجي بالمرة . ويعني هذا أننا أمام إمكانية واضحة لزيادة الإنتاج ، ولكنها مهدرة . ومن ثم ، تعد هذه الصورة سبباً مباشرا لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ ـ صورة الاستخدام الجزئي ، وتتمثل في أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم في النشاط الإنتاجي ، ولكن ليس بكامل طاقته . ومن ثم ، فنحن أمام طاقة «عاطلة» ، لو استخدمت لأدت إلى زيادة الإنتاج . إذن ، هذا الجزء المعطل من الطاقة يعد سبباً واضحاً لانخفاض إنتاجية الاقتصاد القومي .

٣ ـ صورة الاستخدام السيء ، ونعني بها أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم في نشاط صحيح ولكن بنسبة خاطئة ، أو يستخدم في نشاط خاطيء أصلاً . وهذا يؤدي إلى خلل في «توليفة» عناصر الإنتاج المشتركة في خط إنتاجي معين ، مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية هذا الخط ، وبالتالي انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل .

وعليه ؛ فالدالات الإنتاجية في الدول المتخلفة تعتبر ، في الواقع ، رديئة للغاية . فالاقتصاد المتخلف ينتج ، على أفضل تقدير ، عند نقطة على مستوى منخفض للغاية من الحدود «الممكنة» لإنتاجيته «القصوى» . وهذا يعني أنه ـ بدون أي تغيير في عرض الموارد الإنتاجية ـ من الممكن فنيا وعملاً لأية دولة متخلفة أن تنمي إنتاجها القومي عن طريق التوزيع والاستخدام للموارد الإنتاجية المتاحة بكفاءة أكثر . ومن ثم ، فإن الاستخدام الرديء السائد في الدول المتخلفة يعد سبباً رئيسياً من أسباب مشكلة التخلف التي تعاني منها .

ثالثاً ـ الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية :

لا ترجع مشكلة التخلف إلى ظروف عرض الموارد الإنتاجية وإلى كيفية استخدامها فحسب ، وإنما أيضا إلى خصائص البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية . فهذه البيئة تعد ، بحق ، القوة الأساسية التي تتحكم في مجرى الحياة الاقتصادية كلها . ونقصد بها مجموعة العوامل غير الاقتصادية أو الاجتماعية ، بالمعنى الواسع ، أي التي تشمل كافة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية ، . . . إلخ .

وتتكون هذه العوامل من مجموعة المبادىء والقيم التي تحكم علاقات أفراد المجتمع ، ونطلق عليها مصطلح «النظام الاجتماعي» Social System ؛ وهذه العلاقات نفسها ، أي التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية ، ونسميها «الهيكل الاجتماعي» Social Structure .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن ، أى مجتمع لابد وأن يكون له بيئة محيطة بالعملية الإنتاجية ، بنظامها وهيكلها الاجتماعيين . فما الذي يجعل «البيئة المحيطة» ، بهذا التعريف ، سبباً من أسباب التخلف ؟ . يرجع ذلك إلى حقيقة أن الأنظمة والهياكل الاجتماعية في الدول المتخلفة تتصف بخصائص سلبية ، لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، وتشكل بالتالي عائقاً رئيسياً أمام قيام عملية تنمية جادة ومستمرة .

ومن الأمثلة الواضحة لهذه الخصائص السلبية ما يلي :

١ ـ تحديد مركز الفرد الاجتماعي «مسبقاً» ، أي لا يتوصل الفرد إلى مركزه بقدراته الذاتية . ومن ثم ، «فالسيولة الاجتماعية» ، بمعنى إمكانية انتقال الفرد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي أعلى ، تكاد تكون منعدمة ، أى صفراً أو قريبة من الصفر . وعليه ؛ تخضع عملية توزيع الموارد البشرية لاعتبارات لا ترتبط بالقدرات الذاتية للفرد : كالقرابة ، أو الانتماء إلى طبقة معينة ، أو عائلة معينة ، أو المحسوبية ، . . . إلخ .

وتكون النتيجة استخداماً رديئاً لعنصر العمل ، وبالتالي انخفاض إنتاجيته ، ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل .

٢ ـ النظرة السلبية إلى العمل ، حيث تكون العلاقة بين مركز الفرد الاجتماعي وما يبذله من عمل علاقة عكسية . فكلما بذل الفرد جهداً أكبر ، انخفض مركزه الاجتماعي ؛ والعكس ـ تماماً ـ صحيح . وهذا يؤدي إلى تبديد واضح لعنصر العمل ، في صورة ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها المختلفة ، ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد القومي .

٣ ـ عدم استخدام المجتمع للحساب الاقتصادى «الرشيد» في إدارة وتسيير الوحدات الإنتاجية ، والاعتماد على اعتبارات عشوائية «اتكالية» متخلفة ، في أغلب الأحيان ، مما يشكل تبديدا واضحاً للموارد المتاحة .

ناهيك عن غياب واضح لأى تخطيط جاد على أي مستوى ، أو لأي دراسة مناسبة لجدوى المشروعات في كثير من المجالات . كل هذا يساهم مباشرةً في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي .

٤ ـ تميع وغموض وتداخل المسؤولية ، وما يستتبع ذلك من عدم توافر معايير دقيقة وعادلة للمحاسبة من ثواب وعقاب ، ومن ثم غياب أى تقويم سليم للأداء في شتى المجالات ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي تزداد صعوبة عملية تحسين الأوضاع إلى الأفضل خلال الزمن . وتكون النتيجة عدم احترام الوحدات الإنتاجية لتعاقداتها مع بعضها البعض ، والأخطر من ذلك عدم احترامها لتعاقداتها مع بقية دول العالم . مما يؤدي ـ داخلياً ـ إلى تخبط وتضارب وخلل في العملية الإنتاجية ، وخارجياً ـ إلى فقد أسواق هامة أمام المنتجات الوطنية . وتكون المحصلة النهائية مزيداً من الانخفاض في إنتاجية الاقتصاد القومي .

٥ ـ وجود تجمعات ، على كافة المستويات ، داخل المجتمع تدين أساساً بالولاء لرؤسائها ، ولا تخضع ، في الواقع ، للسلطة المركزية . ومن ثم ، لا تستطيع هذه السلطة أن تضع سياسات لتطوير المجتمع وتنمية اقتصاده ، ناهيك عن العمل على تنفيذها ، ومتابعة التنفيذ وتقويم الأداء ، في شتى المجالات . مما يشكل تبديداً للموارد المتاحة ، وإهداراً لإمكانية الاستخدام الأكفأ لها . وهذه الخاصية تعد شائعة في المجتمعات التي مازالت تعاني من ظاهرة «القبلية» ، كما توجد ، بصورة أقل حدة ، في المجتمعات المتخلفة الأخرى ، في ظل ظاهرة «الشَّلل» ، وما تفرزه من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع . فالشَّلل (بفتح الشين) من الشُّلل (بكسر الشين) . والعكس أيضاً صحيح .

٦ ـ سرعة تغير القيادات الإدارية ، وما يرتبط بها من عاملين ، على كافة المستويات ، بسبب ظاهرة الشُّلل ؛ وبالتالي كثرة القوانين والقرارات واللوائح التي تحكم النشاط الاقتصادي ـ والأنشطة الأخرى للمجتمع ـ وسرعة تعديلها وتغيرها ، مما يحدث حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الشديدين ، وعدم القدرة بالتالي على الإلمام بهذه التغيرات المتلاحقة ـ على مستوى الوحدة الإنتاجية ، وعلى مستوى الاقتصاد ككل . مما ينعكس ، بدوره ، على الإنتاجية القومية بالانخفاض

٧ ـ حالة «التوقعات المرتفعة» State of Rising Expectations والتي تعني وجود فجوة تتسع باستمرار بين القدرات والإمكانات من ناحية ، والآمال والطموحات من ناحية أخرى ، على كافة المستويات ، من المستوى الفردي إلى المستوى القومي . وتؤدى هذه الفجوة ، المتزايدة الاتساع ، إلى الشعور بالإحباط وخيبة الأمل والعجز وعدم الإنجاز . وهذا ، بدوره ، يؤدي إلى آثار نفسية سلبية على إنتاجية الفرد والمجتمع ككل .

وتتضح هذه الخاصية السلبية في الفجوة بين وعود السلطة التنفيذية وإنجازاتها المتواضعة ، بصفة عامة ؛ وفي الخطط الإنمائية شديدة الطموح ، والتي لا يمكن تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهدافها في أفضل الظروف ، بصفة خاصة ، مما ينمي الشك في قدرة السلطة على إنجاز ما تعد به ، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الثقة فيها ، مما يؤثر مباشرة بالانخفاض على أداء الفرد ، وأداء المجتمع .

٨ ـ أنظمة توزيع بدائية وغير عادلة ، حيث نجد أن توزيع الناتج لا يرتبط أصلاً بالجهد الذي بذل في صناعته ، وإنما يرتبط بالمجموع ، ولدينا في هذا الخصوص نظامان :

الأول يقوم على توزيع الناتج بالتساوى ، بشكل يكاد يكون حرفياً ، على أفراد المجتمع ، بغض النظر عن الإسهامات الفردية في توليد هذا الناتج . وهذا يحدث في المجتمعات القبلية شديدة التخلف . ولا يوفر هذا النظام الحافز على زيادة الإنتاج ، أو حتى الاشتراك في الإنتاج أصلاً .

أما النظام الثاني ، فيتسم بنقص المساواة الشديد ؛ حيث تستحوذ نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع على معظم الناتج ، بينما يتعيش السواد الأعظم من المجتمع ، والذي قام بالعبء الأكبر في العملية الإنتاجية ، بالكاد ، على الباقي . ومن ثم ، فهذا النظام ، أيضاً ، يكاد ينعدم فيه الحافز على الإنتاج ، وزيادته .

وعليه ، فهذان النظامان يؤثران ، بالقطع ، سلبياً على إنتاجية الفرد ، وبالتالي إنتاجية الاقتصاد القومي .

٩ ـ «الفجوة الثقافية» Cultural lag : ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات ، في شتى نواحي حياة المجتمع ، لا تتمشى مع روح العصر . ومن ثم ، تمثل هذه الفجوة عقبة واضحة على طريق التطوير والتنمية . فمن الناحية الاقتصادية ؛ نجد أن أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تعاني من قيم وعادات وسلوكيات لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ، ومعايير وقنوات التوزيع المطبقة ، وقيم وعادات الاستهلاك القائمة . ومن ثم ، تكبل هذه الفجوة الاقتصاد ، فيظل حبيس «مصيدة» التوازن شديد الانخفاض .

١٠ ـ «القفزة الثقافية» Cultural lead : ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات في شتى نواحي حياة المجتمع مستوردة من مجتمعات متقدمة نسبياً ، لاتتناسب مع ظروف الدولة المتخلفة . ومن ثم ، تعد هذه القفزة كزرع عناصر غريبة في الجسم المتخلف ، فيترتب على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك مزيد من تبديد الموارد ، وبالتالي ؛ مزيد من الاختلال والتخلف . والمثال الشائع والواضح على ذلك ، في المجال الاقتصادى ، يتمثل في استيراد طرائق إنتاج وتكنولوجيا ، وأنماط وعادات توزيع واستهلاك ، غير مناسبة مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة . ولقد تعمقت الآثار السلبية لهذه القفزة ، في بعض الدول المتخلفة (البترولية) ، بظاهرة « المرض الهولندى » Dutch Disease ، والتي تعني ما حدث من اختلال هيكلي في الاقتصاد القومي كرد فعل للطفرة الانتعاشية (البترولية) ، في السبعينات ، ومن ثم حدوث حالة من الثراء النقدي دون أن يصاحبها تقدم حقيقي . فضمرت القطاعات الأخرى (غير البترولية) ، خاصة القطاعات السلعية ، وتحول المجتمع ، نتيجة لذلك ، إلى مجتمع كثيف الاستهلاك ، وبالتالي كثيف الاستيراد ، وشديد الاعتماد على الخارج .

من هذه النماذج للخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ، يتضح لنا مدى أهمية هذه المجموعة من الأسباب ، والدور الرئيس الذي لعبته ، في وجود مشكلة التخلف .

رابعاً ـ الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائري :

يقصد بالتسبب الدائرى Circular Causation ، أن المتغيرات المتحكمة في سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض ، على أساس من السبب والنتيجة ، أو الفعل ورد الفعل ، وإنما ترتبط بعلاقات دائرية معقدة ، تتمثل في أن كل متغير يعد سبباً ونتيجة ، في الوقت نفسه ، لأكثر من متغير آخر .

وبالرغم من أن هذه الظاهرة تعد سمة مشتركة في كل الاقتصاديات ، المتقدمة والمتخلفة ، إلا أن الخصائص السلبية التي تتصف بها المتغيرات الداخلة فيها في حالة الاقتصاديات المتخلفة ، هي التي تجعل هذه الظاهرة سبباً ديناميكياً رئيسا لاستمرار مشكلة التخلف . وتعرف هذه الظاهرة في الأدب الإنمائي بظاهرة الدوائر اللعينة أو الجهنمية أو المفرغة أو المغلقة للفقر Vicious Circles Of Poverty فعلى سبيل المثال ، يمكننا أن نقول أن إحدى دوائر الفقر المركزية هي : أن البلد فقير ؛ لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ؛ لأن الاستثمار القومي منخفض ، والاستثمار القومي منخفض ؛ لأن الادخار القومي منخفض ، والادخار القومي منخفض ؛ لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ؛ لأن البلد فقير .

من هذا التفصيل ، يتضح لنا الخصائص السلبية لمتغيرات أو حلقات هذه الدائرة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتمثلة في مستوياتها المنخفضة . كما يتضح أيضاً أن الحلقة الاستراتيجية هى الاستثمار القومي .

ويتعين التأكيد على حقيقة أن دوائر الفقر ليست ، في واقع الأمر ، محكمة أو محبكة الإغلاق ، وإلاحكم على الدول المتخلفة بأن تظل دائما أبداً كذلك . وهذا ضد طبيعة الأشياء ، ويصطدم مع سنة الحياة في التنمية الاقتصادية والتقدم البشري . كما يتنافى مع تجارب الدول المتقدمة من ناحية ، والإنجازات المتواضعة للدول «النامية» من ناحية أخرى . فالدول المتقدمة كانت في يوم ما متخلفة ، واستطاعت أن تكسر دوائر الفقر ، وتخرج من أسارها . كما أن الدول النامية أيضا استطاعت ، جزئياً ، أن تكسر بعض دوائر فقرها ، وتحقق بعض الإنجازات .

ومن ثم ، على الدول المتخلفة أن تحدد الدوائر الهامة ، وتفصل حلقات كل دائرة ، وتكتشف الحلقات الاستراتيجية منها ، ثم تعمل على معالجة الخصائص السلبية لهذه الحلقات . وبالتالي ، نستفيد من التسبب الدائري نفسه ، من خلال «ميكانيكية التغذية الخلفية» Feedback Mechanism في إحداث واستمرار عملية التنمية . فزيادة الاستثمار القومي ، في الدائرة التي فصلناها فيما سبق ، ستزيد متوسط دخل الفرد ، وبالتالي الادخار القومي ، فالاستثمار القومي ، فمتوسط دخل الفرد ، وهكذا يبدأ الاقتصاد على مسار التنمية ، شريطة أن يواكب هذه التغذية الخلفية معالجة جادة لكافة الدوائر الهامة للفقر ، والتي ترتبط عضوياً ، بصورة أو بأخرى ، بكل مسببات التخلف ، التي مازلنا نشخصها . فزيادة الاستثمار ـ أو المال ـ قد تكون شرطاً ضرورياً ، ولكنها ، بالقطع ، ليست شرطاً كافياً لإحداث التنمية .

وعليه ؛ فبدون معالجة للخصائص السلبية للتسبب الدائري ، يظل هذا التسبب عاملاً رئيسا لاستمرار مشكلة التخلف ، وزيادة حدتها خلال الزمن .

خامساً ـ الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومي :

نعنى بظاهرة الازدواجية Dualism انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين : قطاع كبير للغاية نسبياً وشديد التخلف من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ، وإنتاجيات عناصر الإنتاج الموظفة ، ومستوى معيشة الأفراد الذين يعيشون على الدخل المتولد منه ، وعادة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون هذا القطاع قطاعاً زراعياً ذاتياً ، ينتج عند حد الكفاف . والقطاع الثاني قطاع صغير للغاية ومتقدم نسبياً من حيث هذه الأوجه الثلاثة ، وعادةً ، يكون هذا القطاع قطاعاً صناعياً ناشئاً ، أو قطاعاً تعدينياً ، أو تمويلياً ، أو زراعياً حديثاً ـ كمزارع المطاط ، ومرتبطاً في الغالب بدولة «أم» مستعمرة . فهو قطاع هامشي متقدم نسبياً ، و «جيب أجنبي» Foreign Enclave ، في الوقت نفسه . وللثقل النسبي الكبير للقطاع المتخلف من حيث الإنتاج والعمالة والإعالة ، نجده يشد الاقتصاد القومي إلى حالة التخلف التي يعيشها .

وتلعب هذه الظاهرة دورا ديناميكياً في استمرار مشكلة التخلف ، وفي زيادة حدتها عبر الزمن ؛ وذلك من خلال «التجارة الخارجية» بين القطاعين . حيث نجد أن شروط التبادل بينهما دائماً أبداً في صالح القطاع الصغير ، فيزداد تقدما ، وفي غير صالح القطاع الكبير ، فيزداد تخلفاً . ولوزنه الكبير نسبيا في الصورة القومية ، تكون النتيجة زيادة حدة مشكلة التخلف . ولا يسرى منهج أو استراتيجية «الإشعاع الإنمائي» ، أو «أقطاب» أو «مراكز» النمو في هذه الحالة ، عن طريق إعادة توظيف فائض القطاع الصغير المتقدم في تنمية القطاع الكبير المتخلف ، لسبب بسيط وواضح ، وهو أن هذا الفائض يستنزف إلى الخارج ، أى إلى الدولة الأم المستعمرة ، أو المستغِلّة ، والتي يرتبط بها هذا الجيب الأجنبي ارتباطاً عضوياً .

سادساً ـ الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية :

أسهمت «العلاقات الاقتصادية الدولية» ، تاريخياً وحتى الآن ، إسهاماً أساسياً ومستمراً في عملية «تخليف» Underdevelopmentization الدول المتخلفة . ولقد حدث ذلك ، وما زال ، من خلال ثلاثة عناصر متميزة ومترابطة ، وهي : الاستعمار ، والاستثمارات الأجنبية ، وطبيعة المنتجات المتبادلة :

١ ـ الاستعمار : فعن طريق «الاستعمار» ، ولتوفير متطلبات «الثورة الصناعية» ، استُغِلت الدول ، المسماة الآن بالمتخلفة ، استغلالاً مزدوجاً ، شديداً ومنظماً ، كمصدر رخيص للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية ، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى . ومن ثم ؛ رُبطت هذه الدول كوحدات تابعة متخلفة للدول الصناعية ، ومُنعت ، عن قصد ، من أي محاولة جادة لتحديث وتنمية اقتصادياتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ ـ الاستثمارات الأجنبية : واستمر الاستغلال ، بدرجات مكثفة ومخططة ، من خلال الاستثمارات الأجنبية التاريخية من زاويتين : طبيعة هذه الاستثمارات ، وطبيعة تمويلها . فمن حيث طبيعتها ، تركزت هذه الاستثمارات في تنمية ـ غير متوازنة ـ لبعض أنشطة النقل والمواصلات ، أساسا لتسهيل الارتباط بالخارج ، ولتعميق التبعية ، ولتكثيف الاستغلال ، في النهاية . ومن حيث طبيعة تمويلها ، مُولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية بححفة الشروط ، باهظة الخدمة ، في صورة عمولات وفوائد وأقساط ، في وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة أن تمولها ذاتياً من فوائضها ، وذلك لإرباك هذه الدول مالياً ، ولاستنزاف البقية الباقية من «الفائض الاقتصادي» لديها .

ولقد ازداد الاستغلال حدة وخبثاً وحجماً من خلال الاستثمارات الأجنبية المعاصرة ، أو ما اصطلح على تسميته بالمساعدات الأجنبية ، لدرجة أسماها البعض «بالاستعمار الجديد» من قبل الغرب والشرق المتقدمين ، على السواء . ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن معظم هذه المساعدات تعد مساعدات «مقيدة» ، بمعنى أنه يتعين على الدولة المستفيدة أن تستخدم هذه المساعدات في شراء منتجات من الدولة المانحة ، وعلى أساس «تسليم مفتاح» إذا كانت هذه المنتجات رأسمالية .

وفي كثير من الأحيان ، لا تتناسب المنتجات الرأسمالية المشتراة مع ظروف السوق المحلي ، وخصائص الموارد الإنتاجية المتاحة لدى الدولة المستفيدة . وتكون النتيجة استخدام جزء ضئيل نسبيا من الطاقة الكلية لهذه المنتجات لضيق السوق المحلي ، ودفع فوائد باهظة على القروض التي مولتها ، وغياب أو شبه غياب «المكوّن المحلي» في إقامتها بسبب أسلوب «تسليم مفتاح» ، مما يحد من إمكانية نمو الصناعات الوسيطة والإنتاجية الوطنية ، ومن ثم يزيد من التبعية التكنولوجية . وإذا ما حاولت الدولة المستفيدة أن تعالج ضيق سوقها ، وتزيد من استخدام الطاقة العاطلة ، عن طريق التصدير ، تجابه بمنافسة شديدة ، في الغالب ، من الدولة المانحة للمساعدة . ولعراقة الدولة الأخيرة في السوق الدولي ، تصبح احتمالات التصدير صفراً أو قريبة من الصفر .

ومن هنا ، جاءت صرخة دول مجموعة «السبعة والسبعين» ، أي الدول المتخلفة ، مجسدة في شعار «التجارة وليست المساعدة» Trade Not Aid ، أي أنها لا تريد مساعدة ، ولكنها تريد نصيباً عادلاً من التجارة الدولية . وعليه ؛ تعاني الدول المتخلفة ، في النهاية ، من حالة من التبديد الواضح لعنصر ليس نادرا فقط ، ولكنه مقترض أيضاً ، وتدفع بسببه فوائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باهظة . ومن ثم ، تتراكم وتتفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية ، وتتصاعد صعوبة خدمة هذه المديونية .

ويزيد من هذه الأزمة ، ويعمق من الاستغلال المستمر للدول المتخلفة ، مايسمى بالمساعدات العسكرية . وهى قروض تستخدم في شراء منتجات حربية ، تعد ، من وجهة النظر الإنسانية ، غير منتجة ومنافسة قوية لعملية استخدام الموارد الخارجية لأغراض التنمية . وتضطر الدول المتخلفة إلى هذا النوع من المساعدات اضطراراً ، عن طريق قيام الدول المتقدمة ـ شرقاً وغرباً ـ بخلق مناطق ساخنة أو حروب صغيرة محدودة ، كأسواق لتصريف منتجات صناعية رائجة ومتطورة لديها ، وهى الصناعة الحربية .

٣ ـ طبيعة المنتجات المتبادلة : وأخيراً ، وإلى حد ما نتيجة الاستعمار القديم والجديد والاستثمارات الأجنبية التاريخية والمعاصرة ، فرض على الدول المتخلفة تقسيم عمل دولي مجحف ، وتخصص دولي غير عادل . إذ فرض على هذه الدول التخصص في إنتاج المواد الخام والأولية ـ الزراعية والتعدينية ـ ، وهى ذات عرض وطلب غير مرنين . بينما تخصصت الدول المتقدمة في المنتجات الصناعية أساساً ، وهى ذات عرض وطلب شديدى المرونة .

ومن ثم ؛ كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولى دائما أبداً ـ وبلا استثناء الآن ، بعد إلغاء الاستثناء الوحيد الذي استمر فقط أقل من عشر سنوات ، وهو البترول ـ مجحفة بالدول المتخلفة ، فازدادت تخلفاً ، ومتحيزة للدول المتقدمة ، فازدادت ثراءً .

ومن هنا ؛ ظهرت الحركة الإصلاحية التي تنادى بضرورة العمل على تغيير النظام الاقتصادي العالمي الراهن بآخر «جديد» ، أكثر كفاءة ، وأكثر عدالة ، وأكثر تقدماً ، لخير البشرية جمعاء . ولكن ، طالما أن هذه الحركة تصطدم بالمصالح «الآنية» للدول المتقدمة ، شرقاً وغرباً ، فإن احتمال نجاحها ، باختيار هذه الدول ، يعد محدوداً ، إلى حد كبير .

وعليه ؛ فالمحصلة النهائية للعلاقات الاقتصادية الدولية أنها أسهمت ، وما زالت تسهم ، في وجود واستمرار مشكلة التخلف ، وفي زيادة حدتها خلال الزمن .

موقف الإسلام من التخلف :

تحاشيا للتكرار ، "إذا ما «قابلنا» الإطار التحليلي السابق لتشخيص مشكلة التخلف بملاحظاتنا العامة حول «مسلمات» الاقتصاد الإسلامي سالفة الذكر ، من حيث المباديء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلوكيات ، سنقطع ، بثقة واطمئنان ، بأن «كل» مسببات التخلف ، بتفصيلاتها السابقة ، غريبة تماماً عن هذا الاقتصاد ، فكراً ونظاماً ، أى كما هو مفهوم وكما طُبق فعلاً وأن التوجه الإنمائى سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه .

فالنظام الإسلامي يؤكد على محاربة «الفقر» عملاً ، ويذمه فكراً ، لدرجة أن رسول الله ﷺ تعوذ منه وعادله بالكفر ، ولذا عمل هذا النظام على معالجته جذرياً واستئصال آثاره . فجعل العمل جزءاً أصيلاً من العبادة ، والتكافل الاجتماعي أصلاً من أصوله الثابتة ، تحقيقاً لتمام الكفاية ، أى حد الغنى .

وفي ذلك يقول الأصوليون : أن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات ، كانت من قبيل العبادات أو العادات . فالعبادة التي خلق من أجلها الإنسان لم يكن سبيلها ـ إسلامياً ـ الرهبنة والتبتل والانقطاع عن الدنيا ، وإنما سبيلها تحقيق إرادة الله سبحانه في كونه عن طريق العمل في إعمار هذا الكون . وعليه ؛ فالتنمية الاقتصادية فريضة دينية ، دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة .

* * *

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثالث

المناهج الوضعية في التنمية

الاتجاهات العامة :

كبداية ، يمكننا القول أن العرض السابق لتشخيص مشكلة التخلف ، وتحديد العوامل والمتغيرات المسؤولة عنها ، يعطينا فكرة طيبة عما هو مطلوب عمله بصدد معالجتها ، عن طريق تحديد الاتجاهات «العامة» لهذا العمل لإحداث عملية تنمية شاملة ومستمرة ، متمثلة في ارتفاع ملموس ومحسوس ومستمر في مستوى النشاط الاقتصادي .

وعليه ؛ فهذه الاتجاهات الإنمائية المطلوبة تشمل العمل على : زيادة عرض الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف ، ورفع درجة كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، وتغيير الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ، واكتشاف التسببات الدائرية الأساسية وتحديد حلقاتها الاستراتيجية وتغيير الخصائص السلبية لهذه الحلقات ، ووقف التسرب الاقتصادي إلى الخارج وإعادة توظيف الفائض لتنمية القطاع الكبير المتخلف ، وأخيراً إيجاد علاقات اقتصادية دولية ، أى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر كفاءة وأكثر عدالة .

ومن الواضح ، أن هذه الاتجاهات تدخل تحت باب العموميات «الزائدة» ، أو الأماني الإنمائية ، أكثر من كونها برامج عمل محددة قابلة للتطبيق ، أو استراتيجيات إنمائية يمكن وضعها موضع التنفيذ . ولمحاولة ربط هذه الاتجاهات بالواقع تنفيذياً ، وزيادة قابليتها للتطبيق إجرائياً ، لدينا ، منهجياً ، طريقان مترابطان : الأول ، النماذج الإنمائية الوضعية ؛ والثاني ، مناهج التنمية الوضعية . وسوف نشير ، في عجالة ، إلى مدى جدوى كل من الطريقين في معالجة مشكلة التخلف ، على التوالي ، على الترتيب .

النماذج الإنمائية الوضعية :

أمام الدول المتخلفة الآن نموذجان ، تاريخيان ، متميزان : النموذج الغربي بأنماطه المتعددة ، والنموذج الشرقي بتفريعاته المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الغربي :

قام هذا النموذج ، وما يزال ، على الفكر والنظام الرأسماليين . وارتكز ، بالتالي ، على المذهب الفردي الذي يمجد حرية الفرد ، وعلى «العقلية الرأسمالية» التي تؤكد أهمية «المادة» . ومن ثم ؛ استند هذا النموذج إلى عدد من العناصر المميزة . لعل من أهمها : حرية المشروع ، ودافع الربح ، والملكية الخاصة ، وجهاز السوق وميكانيكية الأثمان ، والمنافسة .

ونتيجة لحركة «النهضة» والإصلاح الديني ، حدث تطور فكري عميق ساعد على تأكيد احترام «إنسانية» الفرد ، وحماية حريته وحقوقه ، ومن ثم شجع على روح الاستقلال الفردي والفضول العلمي والبحث والمغامرة . ومن ثم ؛ توافرت تطبيقياً مقومات تنفيذ النموذج ، وعوامل إقامة نمط الإنتاج الرأسمالي . ومن أهم هذه المقومات : مناخ اجتماعي يمجد عملية تكوين الثروة من أجل الثروة ، والاختراعات الفنية والآلية ، والتراكم الرأسمالي ، والاكتشافات الجغرافية ، فالاستعمار الاقتصادي والسياسي . ومن ثم ؛ قامت «الثورة الصناعية» Industrial Revolution وحدثت عملية التنمية . ولعب «الاستعمار» دوراً رئيسا في هذه العملية ، كما ذكرنا فيما سبق ، من خلال استعباد الشعوب الأخرى ، واستغلال اقتصادياتها .

ولا نغالي إذا قلنا ، بل نكاد نجزم ، أن جذور وبذور ما حدث في الغرب من تطور فكري في هذه العصور انتقل من المد الإسلامي والحضارة الإسلامية ، وتجسد في الإصلاح الديني بصفة عامة ، والبروتستانتي على وجه الخصوص ، فكانت حرية الأفراد ، وكان العدل بينهم ، ومن ثم قامت عملية التنمية .

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النموذج ، وبسبب طبيعته «الرأسمالية» رأسمالية الطبقة ـ من ناحية ، وصبغته «المادية» المتطرفة من ناحية أخرى ، ولاستحالة منع الاحتكار على مستوى بنائه النظري من ناحية ثالثة ، ولظهور اتجاهات احتكارية متزايدة في التطبيق من ناحية رابعة ـ ظهر «الاستغلال» ، وتهددت «الحرية» . وكانت النتيجة ، في النهاية ، كساد عالمي عظيم ، ساد في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من هذا القرن .

ولقد قامت محاولات لتصحيح النموذج نظرياً ، ولترميمه تطبيقياً . فعلى المستوى النظري ، نادت «الثورة الكينزية» بعدم جدوى مبدأ «الدولة الحارسة» وفكرة «التوازن التلقائي» وبضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي ، عن طريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك والاستثمار ، لتحقيق التشغيل الكامل . وعلى المستوى التطبيقي ، جاءت «الثورة المونية» لتدخل أسلوب التخطيط الحكومي التأشيري ، من خلال التجربة الفرنسية ، لترشيد القرار الاقتصادي ، ولرفع درجة الأداء على المستوى القومي .

وبالرغم من هذه التصحيحات ، ما زال النموذج يحاول ، ذرائعياً أو برجماتياً ، معالجة «الاستغلال» الظاهر والكامن في بنيانه . ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة ، مازالت المعاناة قائمة في صورة اختلال هيكلي فريد في نوعه ، يشكل تحدياً مستمراً لمنظري النموذج . ويتمثل هذا الاختلال في ازدواجية المشكلة من تضخم وكساد في الوقت نفسه ، أو ما يسمى بظاهرة «التضخم الركودى» ، أو «الركود التضخمي» . فكلما زاد التضخم لا يصاحبه استخدام أكبر للموارد ، وإنما نسبة أكبر من البطالة . وكلما زاد الكساد لا يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، بل إلى ارتفاعها .

النموذج الشرقي :

قام هذا النموذج ، وما يزال ، على الفكر والنظام الاشتراكيين . وارتكز بالتالي على المذهب الجماعي الذي يمجد الجماعة على حساب الفرد ، ويؤكد على أهمية «ديكتاتورية الطبقة العاملة» في المرحلة الانتقالية ، وعلى «العقلية الاشتراكية» التي تقدس «المادة» وتجعلها أساس التطور . ومن ثم ، استند النموذج إلى عدد من العناصر الرئيسة ، هي : ملكية الدولة لأدوات الإنتاج أو «رأسمالية الدولة» ، وإشباع الحاجات الجماعية ، والتصنيع الاشتراكي أو الثقيل ، والتخطيط الاشتراكي أو المركزي «الكامل» ، وعدالة توزيع الناتج . وعليه ؛ فقد طبق هذا النموذج على أساس من الإجبار والمركزية المتطرفة والتخطيط المركزي الشامل .

وقام هذا التطبيق على افتراض معرفة «كاملة» بكل المتغيرات الدقيقة والتفصيلية المتحكمة في الوضع الاقتصادي المطلوب تغييره ، وإمكانية إعطاء توجيهات وأوامر على الدرجة نفسها من الدقة والتفصيل ، واستعداد كامل ، وقدرة ، لدى أفراد المجتمع لتنفيذ هذه التوجيهات والأوامر الدقيقة والمفصلة . وهذا الأسلوب من التخطيط يعد «خرافة» من خرافات الأنظمة المستبدة أو الآمرة ، والتي ترتكز على الاعتقاد بأن «كل فرد يمكن أن يطلب منه تماماً ما يمكن أن يعمله ، وأن كل فرد يعمل ما يطلب منه تماماً» .

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النموذج ، ومع إقرار كل شيء تقريباً من السلطة المركزية ، فقد تمت هذه الإنجازات بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة . وكانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة ، في النهاية ، معايير قيمة مهملة ومعايير كفاءة رديئة نسبياً . ومن ثم ، كان الوضع ينطبق عليه القول بأن «الديكتاتورية التي تسهل كثيراً التخطيط ، يبدو أنها لا تنتج إلا تخطيطاً رديئاً» .

وعليه ؛ فقد عانى النموذج على المستوى النظري من استحالة منع احتكار من نوع خاص ، وهو احتكار الدولة ؛ ومن إحلال تفضيلات المخططين ، والتي لا تعكس بالضرورة رغبات أفراد المجتمع ، محل تفضيلات المستهلكين . وعلى المستوى التطبيقي ، ونتيجة لخرافة المعرفة «التامة» والقدرة «التامة» لجهاز التخطيط ، حدثت انحرافات الاحتكار المتزايدة . ومن ثم ، ظهر «الاستغلال» المؤسسي والفردي ، وقُيدت «الحرية» . وانعكس ذلك في ضعف واضح ومستمر في كفاءة النظام على استخدام الموارد ، وفي إهدار نسبي للإمكانية .

ولقد حدثت بعض الجهود لتصحيح النموذج على المستويين النظري والتطبيقي . فعلى المستوى النظري ، نادت «الثورة الليبرمانية» بضرورة إدخال «حافز الربح» على مستوى الوحدة الإنتاجية . وتطبيقياً ، قامت «الثورة الخرتشوفية» ، أو السياسة الاقتصادية الجديدة ، والتي أقرت نوعاً من اللامركزية ـ خاصة في النشاط الزراعي ـ في ظل الإطار التنفيذي المركزي .

وبالرغم من هذه التصحيحات ، مازال النموذج يحاول ، ذرائعياً أو برجماتياً ، معالجة «القهر» و «الاستغلال» الظاهرين والكامنين في بنيانه . ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة ، مازالت المعاناة قائمة في صورة اختلال هيكلي في إنتاجيات القطاعات المختلفة ، وضعف بالتالي في إنتاجية الاقتصاد ككل . وما زال المنظرون وراسمو السياسات الاقتصادية يحاولون معالجة هذا الاختلال «بانفتاح» سوفيتي متزايد ، وانفتاح صيني «رأسمالي» جديد . ولعل أبلغ دليل على هذا الأداء الاقتصادي الرديء نسبياً يكمن في المجال الزراعي . ويكفي أن التجربة (السوفيتية» ما زالت تعتمد ، حتى الآن ، على الولايات المتحدة الأمريكية في سد ما تعاني منه من عجز في سلعة زراعية استراتيجية ، وهي : القمح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة :

وتأسيساً على ما سبق ؛ يمكننا القول ، بصفة عامة ، أن هذا الطريق لا يفيد كثيراً في معالجة مشكلة التخلف ، بسبب القصور ، النظري والتطبيقي ، في النموذجين من ناحية ، ولاختلاف المعتقدات والظروف في الدول المتخلفة من ناحية أخرى ، ولغياب كثير من مقومات التطبيق في هذه الدول من ناحية ثالثة .

وعليه ؛ يبقى التحفظ العام ، وهو أنه لا يمكن ، استناداً إلى ما سبق ، النقل «الكامل» لأى من النموذجين كإطار للمعالجة . كما لا يمكن ، في الوقت نفسه ، وللأسانيد السابقة نفسها ، الرفض «الكامل» لهذين النموذجين . وإنما يتعين علينا دراستهما بفكر مفتوح ؛ لنأخذ منهما من العناصر ما قد يتناسب مع ظروف كل دولة على حدة ، طالما أن هذه العناصر لا تصطدم مع ما تؤمن به الدولة من قيم أو تمارسه من سلوكيات .

مناهج التنمية الوضعية :

وفقاً لهذا الطريق ، توجد مدرستان من مدارس الفكر الإنمائي . تشمل الأولى ، على سبيل التقديم ، فكر الاقتصاديين من «أدم سميث» حتى ثلاثي : «هارود» و «دومار» و «هانسن» . بينما تتكون الثانية من مناهج التنمية التي قدمها الاقتصاديون الإنمائيون ، أو الاقتصاديون المشتغلون مباشرةً بقضايا التنمية الاقتصادية .

المدرسة الأولى :

لم تقدم هذه المدرسة ، في الواقع ، إلا مساعدة طفيفة نحو معالجة مشكلة التخلف . وذلك لأن تحليلات مفكريها ومناهجهم كانت منصبة أساسا على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج أو متقدم نسبياً . فكان يشغلهم ، في المقام الأول ، مسألة «النمو» Growth ، وفقاً لهيكل إنتاجي قائم . ومن ثم ؛ كان اهتمامهم مركزاً على جانب الطلب الكلي الفعال ، وعوامل تغيره ، دون الاهتمام ، بالقدر نفسه ، باقتصاديات العرض . ومع ذلك ، فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيراً من المتغيرات الهامة المتحكمة في عملية التنمية .

فمن الاقتصاديين الكلاسيك ، وبصفة خاصة «مالثوس» و «ريكاردو» ، نأخذ أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكاني على مسار التنمية . ومن «ماركس» نأخذ أهمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير التكنولوجيا ، وضرورة إدخال نوع من التغيير على رقابة ـ إن لم يكن ملكية ـ الموارد الإنتاجية . ومن الاقتصاديين «الكلاسيك ـ المحدثين» ، وعلى رأسهم «مارشال» ، يمكن أن تستفيد الدول المتخلفة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر ؛ ومن «شومبيتر» نحصل على الدور الهام الذي تقوم به المهارات التنظيمية في عملية التنمية .

ومن «كينز» ، وفقاً لثورته في الاقتصاديات الكلية ، يتأكد الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة ، والتدخل الإيجابي للدولة في النشاط الاقتصادي من أجل ترشيد الأداء ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة . وأخيراً ، أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد «كينز» على أهمية بعض المتغيرات السابقة ، مع تشديدهم على أهمية رأس المال . وهذا يتضح بصفة خاصة في تحليلات «هارود» و «دومار» . أما «هانسن» ، فقد ذهب أبعد من ذلك ، إذ راح يحذر من خطورة الضغوط التضخمية والركود طويل الأجل ، وضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية . وهذا أيضاً اقتراح مفيد ، تظهر أهميته خلال عملية التنمية .

المدرسة الثانية :

تصدت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة مشكلة التخلف . ومن ثم ، بدأ مفكروها ، أى الاقتصاديون الإنمائيون Development Economists ، أمثال : «نيركس» ، «ميردال» ، «هيرشمان» ، «روزنشتاين ـ رودان» ، «روستو» ، «لبنشتين» ، «سنجر» ، «ايكاس» ، «بيرو» ، «هجنز» ، «شولتز» ، وكثير غيرهم ، برفض الأخذ بمناهج «العالم المتقدم» ، لاختلاف طبيعة المشكلة . ومن ثم ؛ تركز اهتمامهم على مسألة «التنمية» Development أى إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي ، أساساً في جانب العرض الكلي ، لضمان معدلات نمو متصاعدة ، لجميع أفراد المجتمع .

ومع ذلك ؛ استخدم هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل ومنهجية المدرسة الأولى ، كما أخذوا عنها المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة . ولعل هذا يرجع إلى أن هؤلاء الاقتصاديين ، كأبناء للعالم المتقدم نفسه ، يمثلون ، في الواقع ، امتداداً طبيعياً لفكر هذا العالم ، ونظرته «المادية» .

فبعد قبول التنمية كقضية مسلم بها ، بالنسبة للدول المتخلفة ، وجه الاقتصاديون الإنمائيون جهودهم لمسألة : «البداية» الجادة لعملية التنمية The Problem Of Starting - Off ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو للإجابة على تساؤل استراتيجي هام ، وهو : ما العمل الأساسي المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟ .

ولقد قدم هؤلاء الاقتصاديون إجابات ، شكلت استراتيجيات أو مناهج تنمية عديدة ، تقريباً بعدد من كتب في هذا المجال . وعددهم كثير . وعليه ؛ فلدينا الكثير من مناهج التنمية ، من أهمها : منهج «النمو المتوازن» Balanced Growth ومنهج «النمو غير المتوازن» Unbalanced Growth ومنهج «الثورة الزراعية» Agricultural Revolution ومنهج «الثورة الصناعية» Industrial Revolution ومنهج «صناعات الطلب النهائي» Final Demand Industries ، ومنهج «الصناعات الثقيلة» Heavy Industries ومنهج «الدفعة القوية» Big Push ، ومنهج «مراكز أو أقطاب النمو» Growth Centers or Poles ، ومنهج «التغلغل» Penetration ، ومنهج «الجهد الأدنى الحساس» Critical Minimum Effort ، ومنهج «الانطلاق» Take - Off ، ومنهج «إحلال الواردات» Import Substitution ، ومنهج «تنمية الصادرات» Export Promotion ، ومنهج «الاعتماد الجماعي على الذات» National Self-Reliance ، ومنهج «الحاجات الأساسية» Basic Needs .

وبدون الدخول في تعريف وتفصيل كل منهج ، يمكننا أن نقرر أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض ، بجانب اختلاف الأسماء ، في تأكيداتها النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية . ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائي من الكبر والشمول بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات عملية التنمية ، وإلا فلن تتمكن الدول المتخلفة من تحقيق البداية الجادة على طريق التنمية .

ولتحقيق هذه البداية ، ولاستمرار عملية التنمية في النهاية ، اتفقت أيضاً هذه المناهج ، جميعاً ، وعلى أساس إجرائي ، على ضرورة الإجابة على سؤال جوهري ، وهو : بماذا يتم القيام بهذا الجهد الكبير والشامل ، المطلوب ؟ أو بمعنى آخر : ما هو العنصر «المادي» الفاعل لإحداث عملية التنمية ؟ وكان هذا السؤال متسقاً تماماً مع التوجه المادي لمصممي هذه المناهج . وكانت الإجابة واحدة ، وهي : عن طريق التغلب على «ندرة» رأس المال ، أي عن طريق القيام بإضافات جديدة لهذا العنصر ، أي بالاستثمار - رغم اختلاف هذه المناهج حول مجال أو مجالات التوظيف الاستثماري .

ومن هنا ؛ كانت خطط التنمية ، في الغالب الأعم ، لا تعدو أن تكون سوى برامج استثمار . صُممت ونُفذت هذه البرامج على أساس الاعتقاد الخاطيء بأن الفقر سببه «ندرة»

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال ، وأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي وبأثر التسرب من المناطق المتقدمة إلى المناطق الفقيرة . وباختصار ، اعتقد الاقتصاديون الإنمائيون أن تقليد «الطريقة الشمالية» المادية ـ غربية كانت أم شرقية ـ من خلال مناهجهم ، سوف يضع الدول المتخلفة على طريق العصر الذهبي للتنمية الجادة والمستمرة .

وفي غمار هذا التوجه «المادي» ، ومن خلال التركيز على مؤشراته الاقتصادية المجردة كالناتج الكلي ، افترض ، أو نسي الاقتصاديون الإنمائيون ضرورة توافر المناخ المناسب من «الحرية» و «العدالة» على مستوى الفرد ، أي «الإنسان» الذي سيقع عليه عبء القيام بالجهد الإنمائي المطلوب . وكان فرضاً غائباً ، لم يتحقق في أغلب التجارب ، ونسياناً واضحاً أدى إلى إجهاض معظم الجهود الإنمائية فيها ، في النهاية .

النتيجة :

ومن ثم ؛ ساهمت المناهج الإنمائية «الشمالية» ليس في معالجة التخلف ، وإنما في تعميقه ، حيث ضاع الإنسان في خضم توجهاتها وآلياتها المادية . وبغض النظر عن تعريف التنمية ، فإن ما قد حدث من نمو في بعض الدول المتخلفة ، إذا كان شيئاً يذكر ، فهو «نمو بدون تنمية» ؛ وأن تطبيق الفكرة التقليدية للنمو من خلال التصنيع ، إذا كان أصلاً تصنيعاً ، في هذه الدول ، لم يكن إلا «صناعة بلا نمو» .

الواقع المتخلف :

أكدنا فيما سبق أن التنمية في العالم «المتقدم» قامت أساساً بسبب إشاعة مناخ من الحرية والعدالة ، داخلياً ، وجزئياً من خلال الاستعمار الذي استعبد الشعوب الأخرى واستغل اقتصادياتها ، خارجياً . ونتيجة هذا الاستعباد والاستغلال ، بجانب عوامل أخرى ، حددناها فيما سبق ، تخلفت الدول المستعمرة . وساعد على ذلك ، بصفة أساسية ، تخلي هذه الدول عن هوياتها . ومن هنا ؛ ساهمت ذاتياً في عملية «التخليف» ، وفي تعميق استعبادها وتكثيف استغلالها من قبل الدول المستعمرة .

وبعد أن قامت حركات التحرر الوطني ، واستقلت معظم الدول المتخلفة ، ابتداء من أواخر الأربعينات ، بدأت تظهر نتيجة لذلك محاولات الاستقلال الاقتصادي واستمرت حتى الآن ، تدعيما للاستقلال السياسي . وأخذت إرهاصات الاعتماد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذات ، وجهود التنمية تظهر على أرض الواقع ، ولكن المناخ كان ، وما يزال حتى الآن ، متشبعاً بقيم وسلوكيات الاستعباد والاستغلال الداخلي والخارجي .

ومن هنا ؛ فشلت مناهج التنمية الوضعية التي طرحت ، وما زالت تطرح ، في معظم إن لم يكن كل ـ الدول المتخلفة . وبالتالي ، وبشهادة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة ، فشلت الجهود الإنمائية التي بذلت في تحقيق التنمية المنشودة . ومن ثم ؛ زادت حدة مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول .

ومظاهر ، ودروس ، الفشل ، على مدى ما يقرب من نصف قرن ، لا يمكن إنكارها . فبسبب الإهمال النسبي لقيمة الإنسان ودوره ، كانت المحصلة النهائية أن أكثر من ثلاثة أرباع البشرية يعيشون الآن حالة حادة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، ويعانون من تفاقمات متزايدة للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . كما ظهرت بوضوح مشكلات الدول الأشد فقراً وتخلفاً من مجاعات وأمراض وأمية ، وجفاف وتصحر ، وإهدار للموارد وإنتاجية متدنية ، وتبعية للخارج ومديونية خارجية ، . . . إلخ .

حالات استثنائية :

ومع ذلك ، يوجد لهذه الصورة القاتمة استثناءات واضحة ، تتمثل في دول جنوب شرق آسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية . فهذه الحالات الاستثنائية ، والتي تمثل جزراً صغيرة في بحر التخلف ، تؤكد حقيقة ما توصلنا إليه من الأهمية الاستراتيجية للاعتبارات الإنسانية في عملية التنمية . فلقد استطاعت هذه الدول ان تفجر قيمها الذاتية ومعتقداتها الاجتماعية ، وتوظفها لصالح التنمية . فحققت قدراً من الحرية والعدالة ، ومن ثم الكرامة والانتماء والمسئولية ، وتمجيد العمل وتشجيع روح الفريق ، على مستوى الفرد .

وكان ذلك تقليداً مبتكراً «للطريقة اليابانية» ، والتي قامت أساساً على هذا الخط الاستراتيجي للتنمية ، من خلال «الذاتية الثقافية» للعاملين على مستوى الوحدة الإنتاجية . تلك «الذاتية» التي طبعت عاملي كل منشأة بسلوك واحد قائم على الولاء والانتماء والتنمية والتطوير . ولقد استمدت هذه الطريقة جذوتها الإنمائية من قيم المجتمع الياباني بصفة عامة ، وديانة «الشنتو» على وجه الخصوص .

وعليه ؛ فقد حققت هذه الدول قدراً لا بأس به من التنمية ، وأصبحت على مشارف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبالذات الدول التي توصف ـ إنمائياً ـ «بعصابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأربعة» . وهي : كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، وهونج كونج . فهذه الدول باتت تهدد ، تنافسياً ، النموذج الياباني نفسه على المستويين : الاقتصادى والتكنولوجي .

النتيجة :

وفي النهاية ، وباستثناء هذه الحالات ، يمكن ، إذن ، القول أن الاستعباد والاستغلال كانا يمثلان الأسباب الجوهرية ، أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية ، المسئولة عن مشكلة التخلف ، وأن استمرارهما ـ من الداخل والخارج ـ أدى إلى فشل مناهج التنمية الوضعية ، والتي ركزت ، فقط ، على معالجة غيرهما من الأسباب ، من خلال توجهات وآليات «مادية» واضحة . ومن ثم ، استمرت المشكلة ، وزادت حدتها خلال الزمن ، فكانت ، ومازالت ، في واقع الأمر ، «تنمية» للتخلف . وتفرخ عن هذا الوضع ، كنتيجة طبيعية له ، وكتفصيل لمجمله ـ العديد من المشكلات التي تطحن الآن «الإنسان» ، وتهدر كرامته ، وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية ، فيعجز بالتالي عن القيام بمسئولية «إعمار» الأرض ، أى إحداث التنمية .

* * *

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسيات المنهج الإسلامي

الإنسان والتنمية :

من العرض السابق لمشكلة التخلف والنتائج العامة لمناهج معالجتها وضعيا ، يتضح جلياً الآن أن إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية «المنشودة» يتطلب ، أولاً وقبل أى شيء ، تطهير «الحياة الاقتصادية» من كافة أشكال «الظلم» ، وبالتالي تهيئة المناخ «المناسب» لكي يتعامل «الناس» تعاملاً إنتاجياً فاعلاً مع «الأشياء» .

فبدهياً ، الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، وهو ، بالقطع ، الكائن الحي المسئول عن مستوى الأداء . والإنسان «المظلوم» ، أى المقهور والمستغَل . . «كل» لا يقدر ، حقيقة ، على شيء . ومن ثم ؛ إذا لم يرفع هذا الظلم ، ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة ؛ لا يمكن لأى شيء ذى قيمة أن يتحقق ؛ ولا يمكن لأية قوة دافعة ، أو استراتيجية ـ أى منهج ـ أن تعمل بكفاءة مناسبة . سواء أكانت هذه القوة هى «اليد الخفية» للحافز المادى ، أم «اليد المرئية» الباطشة للدولة . وسواء أكانت الاستراتيجية هى «الدفعة القوية» من الاستثمار ، أم «الجهد الأدنى الحساس» المطلوب من التكوين الرأسمالي ، أو غيرها .

الإسلام والإنسان :

وعليه ؛ يأتي الإسلام ، كدين ونظام حياة ، لإخراج البشرية مرة أخرى ، كما أخرجها من قبل ، من ظلمات «جاهلية» تعيشها ، ومن تخبط حياة «ضنك» تحياها ، مليئة بكل شرور الضلال ، وضروب الفساد ، وصنوف الظلم ، وألوان الشقاء . فيقدم ، بقواعده العامة المتكاملة ، العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية ، تطهيراً حقيقياً للحياة البشرية ، في حياة البشر وبقدرات البشر ، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور ، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات ، من خلال «تربية» و «ضوابط» و «منظمات» ذاتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاكمة لحركة هذه الحياة . ويتم ذلك على أساس «تحرير» فعليّ للإنسان من أي شيء ومن أي مخلوق ، بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته في هذه الحياة ، وفي ظل «كرامة» ينعم بها ، تليق به كإنسان ، كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى . «فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون» . (الروم : ٣٠) . «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» . (الإسراء : ٧٠) .

المنهج الإسلامي :

ومن هنا ؛ جاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد ، كشرعة ، الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها ، وليرد ، كمنهاج ، قضية التنمية إلى عمادها ، وهو : الإنسان .

ومن ثم ؛ تصدى هذا المنهج ، على عكس المناهج الوضعية ، لسؤال واضح ومحدد ، وهو : بمن تقوم عملية التنمية ؟ وكانت إجابته واضحة ومحددة أيضاً ، وهي : بالإنسان . أي أن عملية التنمية لكي تتحقق على أرض الواقع ، لابد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة ، أي من الإنسان ، وتنتهي ، في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان ، أي من أجل الإنسان .

فالإنسان ، وفقاً لهذا المنهج الرباني ، هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود . ومن ثم هو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية .

«اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب» . (هود : ٦١) .

وهو في الوقت ذاته ، غايتها ، لكي يستطيع باستمرار القيام بتبعة «العبادة» ، التي تشمل «جميع» أعمال الإنسان ، وعلى رأسها «إعمار» الأرض ، وفقاً لشرع الله . وعليه ، تتصف عملية التنمية ، وفقاً لهذا المنهج ، بالاستمرارية ، المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق ، تبارك وتعالى . «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون . ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين» (الذاريات : ٥٦ - ٥٨) «قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك له» (الأنعام : ١٦٢ - ١٦٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسان العادى :

ولكن أى إنسان يقصده المنهج الإسلامى ؟ . الإنسان المقصود ، وفقاً لهذا المنهج هو ، بالتأكيد ، الإنسان «العادى» ، إنسان أرض الواقع ، كما خلقة الله ، بفطرته ـ قوة وضعفاً ؛ وليس الإنسان الذى يتخيله الذهن الوضعى كمخلوق من مخلوقات «الاقتصاد» ، أى «الرجل الاقتصادى» ، أو من مخلوقات «المادة» ، أى «الترس الاجتماعى» . فهو الإنسان الذى تربى على أخلاقيات الإسلام ، وسلوكيات الاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي . أو قل ، إن شئت ، الإنسان «الأخلاقي» ، أو «السوي» ، أو «الصالح» .

هذا الإنسان «الواقعي» هو الإنسان المحرر ، حقيقة ، من الاستعباد والاستغلال ، أى من الظلم بشتى صوره . فهو الإنسان المحترم لذاتيته ، والمكرم لآدميته ، الذي ينعم عملاً بالحرية والعدل . وبدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب البعد عن شرع الله ، لن يتحقق المشروع الإنساني ـ الممكن ـ في إعمار الأرض ، ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع . ومن ثم ؛ يظل التخلف قائماً ، وتظل المعيشة الضنك جاثمة على عقول وحقول البشر .

مدخل التوحيد :

ولكى يحقق هذا المنهج متطلبات هذا الإنسان الفطرى عملياً ، وكجزء من الإسلام ، كان مدخله الطبيعي هو المدخل العقيدي الإيماني ، وهو : مدخل التوحيد . ومقتضى التوحيد العبادة ، وهى ، بدورها ، غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنس . ويتضمن التوحيد توحيد الذات والأسماء والصفات . «قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد» . (الإخلاص : ١ ـ ٤)

«ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه ، سيجزون ما كانوا يعملون» (الأعراف : ١٨٠) . «ليس كمثله شىء وهو السميع البصير» . (الشورى : ١١) . ويشمل التوحيد : توحيد «الربوبية» وتوحيد «الألوهية» .

توحيد الربوبية :

هذا التوحيد هو توحيد الله بأفعاله ، تعالى ، ومن ثم التلقي منه ، سبحانه ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرائع المحددة للقيم ، والموجهة للمعيشة ، والمنظمة لحركة الحياة . فالربوبية تقتضي عبادة الله سبحانه وتعالى بالتفويض والتسليم . «إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون» . (يونس : ٣) .

توحيد الألوهية :

هذا التوحيد هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد ، ومن ثم التوجه لله وحده ، سبحانه ، بالشعائر التعبدية ، والدعاء والرجاء ، والرغبة والرهبة ، والخشية والتقوى ، . . . فالألوهية تقتضي عبادة الله ، سبحانه وتعالى ، بالأمر والنهي ، والمحبة والخوف ، والطلب والرجاء «وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نُوحِي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون» (الأنبياء : ٢٥) .

ويعنى إفراد الربوبية والألوهية لله وحده سبحانه ـ تلقياً للشرائع وتوجيهاً بالشعائر ـ إخلاص «العبودية» لله وحده ، أى إخلاص الدين له سبحانه ، من قبل الإنسان في كل خالجة في ضميره ، وكل حركة في جوارحه ، وكل نشاط في حياته . فلا يوجد ، وفقاً لهذا المنهج القويم ، تصرف إنساني لا ينطبق عليه معنى «العبادة» . وهى ، كما عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية : اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة . والإنسان أمامه خياران ، لا ثالث لهما ، فإما أن يختار العبودية لله ، وإما أن يرفض هذه العبودية ، فيقع لا محالة في عبودية لغير الله . «ألم أعهد إليكم يابني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين . وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم» . (يس : ٦٠ ـ ٦١)

إذن ، إفراد الربوبية والألوهية لله سبحانه ، ومن ثم إقرار العبودية الخالصة له تعالى ، هو أشرف تكريم للإنسان ؛ لأنه إخراج له «. . من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام» . فالتوحيد ، بهذا المعنى الإسلامى ، الشامل والدقيق ، يرفع الإنسان إلى شرف العبودية لله ، ومن ثم يحرره ، نهائياً وتماماً ، من كل عبودية لغيره تبارك وتعالى . «إياك نعبد وإياك نستعين» (الفاتحة : ٥) . فهذه الآية الكريمة جمعت ، بإعجاز ، مكوّنَيْ التوحيد ، فأولها يشير إلى عبادة الله بمقتضى الألوهية ، وآخرها يشير إلى عبادته ـ سبحانه ـ بمقتضى الربوبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإنسان «الحر» ، وفقاً لهذا المفهوم ، هو الإنسان الحي ، وليس التجريدي الإنسان الذي يستطيع فعلاً أن ينهض ، بالتحاكم إلى منهج الله تعالى في كل شئون حياته ، بمسئولية «إعمار» الأرض ، كفريضة تعبدية أو مشيئة إلهية ، يمثل الالتزام بها غاية التكليف . ومن ثم ، فبالشرك يكون «ظلم» الإنسان ، وبالتالي التخلف . وبالتوحيد تكون «حرية» الإنسان و «عدالة» النظام الذي يعيش في كنفه ، ومن ثم تحدث التنمية .

الرزق والعمر :

ولكي تتعمق الحرية في وجدان الإنسان ، وتتجسد في سلوكه ، ولكي يتحقق «إعمار» الإنسان كشرط مسبق «لإعمار» الأرض ، وتأسيساً على توحيد الذات والأسماء والصفات ، أطعم الله سبحانه الإنسان من «جوع» ، وآمنه من «خوف» . فضمن «رزق» الإنسان ، وكتب أجله ، وحدد عمره . فالله سبحانه وتعالى هو الخالق والمالك والرازق والمميت والمدبر ، وهو المعبود لا شريك له في شيء من الخلق أو الملك أو الرزق أو الموت أو التدبير . «وفي السماء رزقكم وما توعدون . فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» . (الذاريات : ٢٢ ـ ٢٣) . «وما من دابةٍ في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين» . (هود : ٦) «وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتابا مؤجلاً» (آل عمران : ١٤٥) .

السعي في طلب الرزق :

واتساقاً مع مقتضى العبادة ومفهومها الإسلامي الشامل ، وانسجاماً مع رسالة الإنسان في إعمار الأرض وتحقيقاً لها ، ارتبط هذا الأمن المادى والأمان النفسي المقدران بالضرب في الأرض سعياً في طلب الرزق ، وقد عادله الخالق تبارك وتعالى بالجهاد في سبيله : «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله» (الجمعة : ١٠) «وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله» (المزمل : ٢٠) . ويؤكد الرسول ﷺ المعنى نفسه : «من كد على عياله كان كالمجاهد في سبيل الله» (صحيح مسلم) . «الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله عز وجل ، الصائم النهار القائم الليل» ، (صحيح مسلم) . ومن هنا كان الجهاد فرضاً على الكفاية ، وليس فرضاً على العين ، وإلا انشغل به «كل» المكلفين عن إعمار الأرض .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم هذا السعى من خلال العمل «الصالح» ، الدائب والدائم ، للكسب ، أخذاً بالأسباب في حدود الاستطاعة ، وتأكيدا لإيجابيات العزم و «التوكل» من ناحية ، وتحقيقاً لكرامة الإنسان واحترام آدميته من ناحية أخرى . «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» (التوبة : ١٠٥) . «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فَلَنُحْيِيَنَّه حياة طيبة ولَنجزينَّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» ، (النحل : ٩٧) . وفي الحديث : «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده» ، (صحيح البخاري) . ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه : «لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ، وهو يقول : اللهم ارزقني . وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة» ، (الغزالي : الإحياء) .

أساسيات المنهج :

ومن هنا ، وفى ضوء هذا التحديد الدقيق لضمان الرزق وضرورة العمل ، انبثقت أساسيات هذا المنهج «الرباني» في التنمية .

الأساس الأول ـ الاستخلاف :

يتأسس فرض إعمار الأرض ، أى قيام تنمية شاملة ومتوازنة ، من قبل الإنسان العادى ، على حقيقة إيمانية مؤداها : أن المال ـ أى الموارد ـ مال الله ، ونحن مستخلفون فيه . «له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى» (طه : ٦) . «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة» (البقرة : ٣٠) . «ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون» (الأعراف : ١٢٩) . وتبعة الاستخلاف تعنى تسخير هذا المال لخدمة الخلق ـ المستخلفين ـ وتمكينهم منه ، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع . «هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً» (البقرة : ٢٩) «وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون» (الجاثية : ١٣) . «ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون» (الأعراف : ١٠) .

كما تعنى تبعة الاستخلاف ، في الوقت نفسه ، العمل ، كدحاً وكداً ، وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمير المال خلال الزمن ، حتى قيام الساعة . والعمل المطلوب هو العمل الصالح ، كما أكدنا فيما سبق ، والذي تزكو به النفس ، وتُقوّم به الأخلاق ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتسع به دائرة البر والتقوى ، ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل . أي العمل الذي يحقق صلاح البال ، بإصلاح الدين والدنيا .

ومن ثم ، فالعمل المقصود هو العمل الذى يعمر الأرض ، وينتج الطيبات ، ويحقق بالتالي الحياة الكريمة للإنسان **«وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدوننى لا يشركون بى شيئاً»** (النور : ٥٥) . **«وأن ليس للإنسان إلا ما سعى . وأن سعيه سوف يرى . ثم يجزاه الجزاء الأوفى»** (النجم : ٣٩ ـ ٤١) . وفى الحديث : «اعملوا ؛ فكل ميسر لما خُلق له» (صحيح مسلم) ، «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها ، وله بذلك أجر» ، (صحيح البخاري) .

وتعنى تبعة الاستخلاف أيضاً أن يحترم الخلق ـ المكرّمين بهذه العلاقة ـ «عقد» الاستخلاف ، ويتقيدون بشروطه ، التي وضعها المالك الحقيقي ، سبحانه وتعالى ، تنظيماً لشئون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه . ومن هذه الشروط أن يؤدي الخلق حقوق المال لمالكه الأصلي وللمجتمع ، في صورة الصدقات المفروضة ، وعلى رأسها الزكاة ، والصدقات التطوعية ، والكفارات وغيرها من النفقات ، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال ، وإقامة للتكافل الاجتماعي ، وضماناً لأكفأ استخدام ممكن للمال خلال الزمن . **«وآتوهم من مال الله الذي آتاكم»** (النور : ٣٣) . **«آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير»** (الحديد : ٧) . **«خذ من أموالهم صدقةً تطهرهم وتزكيهم بها»** (التوبة : ١٠٣) . وفي الحديث : «إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» ، (صحيح البخاري) . «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول» ، (صحيح البخاري) .

الأساس الثاني ـ فريضة الزكاة :

تجب الزكاة ، كفريضة وحق ، وكركن من أركان الإسلام والنظام الاقتصادي الإسلامي ، في المال «النامي» ، بشروط من حيث النصاب والمقدار والزمن والأموال والمصارف . وتعد الزكاة من الأدوات الأساسية لتنمية المال وإعمار الأرض . ذلك لأن رب المال أمام خيارين ، لا ثالث لهما : إما أن يستثمر ماله ويخرج الزكاة من أرباحه ، أو يحتفظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

به فتأكله الزكاة بنسبة ثابتة كل عام . ولهذا قال الرسول ﷺ : «من ولى يتيماً له مال ، فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» ، (الترمذي) .

ومن ناحية المصارف ، تعمل الزكاة على إعادة وعدالة التوزيع في صالح الطبقات الفقيرة ، مما يساعد على زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية ، وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخرى . ومن ثم يساهم في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي . كما أنها تعمل ، من حيث مصارفها ، على الحض أيضا على الاستثمار والإنتاج . وفي ذلك يقرر الفقهاء بالإجماع ، بأن القادر على الكسب ، بحرفته أيا كانت ، إنما يعطى القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب ، (الماوردى ـ الأحكام السلطانية) . وصح عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لعماله : «إذا أعطيتم فأغنوا» ، (أبو عبيد ـ الأموال) . وفي الوقت نفسه ، لا تعطى الزكاة للقادر ـ بجهده وماله ـ على العمل والكسب . وفى ذلك يقول الرسول ﷺ : «لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذى مرة سوى» ، (النسائى) .

الأساس الثالث ـ نظام الأولويات :

يتم استخدام المال وتثميره أساسا ، عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات ، وفي إطار نظام أولويات شديد الوضوح ، ودقيق التحديد . ويتدرج هذا النظام ، بحسب الأهمية ، من إنتاج وتوزيع واستهلاك «الضروريات» ، أي الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة ، فهي ضرورية لقيام حياة الناس ، ولا بد منها لاستقامة مصالحهم . ثم تأتي مرتبة «الحاجيات» ، أى الأشياء التي يمكن تحمّل الحياة بدونها ، ولكن بمشقة زائدة ، فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم . ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة ، وهى مرتبة «التحسينات» ، أى الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف . أي أن المنهج الإسلامي يعطى أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم «الطيبات» التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم . وعليه ؛ يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي .

ويقوم استخدام المال ـ أي الموارد ـ ، وفقا لهذا المنهج ، على أساس شامل ومتوازن ، ولا يعرف إهدار الإمكانات أو تبديد الطاقات . ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص ، إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها ، أو لارتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة مخاطرها ، أو لتدني العائد المتوقع منها ، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً ، أو لبعض أو كل هذه الأسباب . هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة ، والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة «صحية» محيطة بالعملية الإنتاجية ، جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه .

أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد وإحداث عملية التنمية ، كهدف لهذا المنهج ، ومن منطلق تكامل وتعاون مع الدولة أو القطاع العام ، فهو مسئولية القطاع الخاص ، أي الأفراد ، أو الناس ، شريطة توافر «الحاجات الضرورية» لهم . وينبثق هذا الشرط ، وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي ، من حقيقة أن التنمية الاقتصادية ، أي إعمار الأرض ، ليست سبباً لإشباع هذه الحاجات ، وإنما تعد نتيجة مباشرة لهذا الإشباع .

ولا تشمل «الحاجات الضرورية» الجانب المادى فقط : من مأكل ، ومشرب ، وملبس ، ومأوى ، ووسيلة انتقال ، وخدمات منزلية وتعليمية وصحية ، وفرص عمل ، وزواج ، وإنما أيضا الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية ، وهوية ثقافية ، وكرامة إنسانية ، وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين الناس . وهي الضرورات التي أجلت كمقاصد للشريعة الغراء : من حفظ للدين ، والنفس ، والعقل ، والمال ، والنسل أو العرض . وبإشباع هذه الحاجات ، سوف يتصرف الناس كآدميين ، ويقومون بتبعة الاستخلاف ، ويتحملون مسئولية إعمار الأرض ، وتحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع .

ويتم ذلك من خلال مشروعات إنمائية «صغيرة» . ليست مشروعات تتكلف «الملايين» ، ولكن ملايين المشروعات ، وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع ، وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة ، وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع ، وتتمشى مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة . ومن ثم ؛ يبدأ التيار التعميري يسري في الجسد المتخلف ، ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع . وينعكس ذلك على الأداء فيزداد كفاءة ، و «يشع» على الإنتاجية فتزداد ارتفاعاً ، خلال الزمن . وعليه ؛ تحدث التنمية من الأساس ، أو من القاعدة ، أي الإنسان ، لتعم به ومن أجله كافة جوانب الحياة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس الرابع ـ التكامل والتوازن القطاعي :

وفقاً لهذا المنهج ، واستناداً إلى «فرض الكفاية» ، وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي ، وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادي ، يتم القيام بالجهد الإنمائي . وعلى أساس من التكامل والتوازن والتدرج ، يُبذل هذا الجهد في كافة القطاعات ؛ مؤسسياً : القطاع العام والقطاع الخاص ؛ وإنتاجياً : القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية ؛ وسلعياً : الزراعة والصناعة ؛ وصناعياً : الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية ؛ وإقليمياً : المناطق الريفية والمناطق الحضرية ؛ ودولياً : منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات . ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج إنمائية «تأشيرية» ، مترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل ، وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة على التنفيذ .

الأساس الخامس ـ صيغ الاستثمار :

وتقع مسئولية التنفيذ ، في المقام الأول ، على الأفراد ، أي الناس ، ووفقاً لصيغ تعامل أو تصرفات محددة ، تشمل : المعاوضات المالية (البيع والإجارة والاستصناع) ، والمشاركات (العنان والمفاوضات والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة) . وهذه الصيغ مبسوطة بتفصيل ودقة ووضوح في كتب الفقه . وتقدم هذه الصيغ وتفريعاتها نماذجَ عملية و «عادلة» للاستثمار الإسلامي ، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع . وتقوم صيغ المشاركات جميعها على أساس تحمل المخاطرة ، والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة . فالمال ، وفقاً لهذه الصيغ ، لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً . وفي الحديث : «الخراج بالضمان» ، (البيهقي) . أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة . ومن ثم ، لا توجد طبقة تستغل طبقة ، وإنما «الكل» يشترك في النشاط الاقتصادي ، بجهده أو بماله ، بقدر الاستطاعة ، وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالا طيباً .

الأساس السادس ـ الجانب المؤسسي للاستثمار :

ويستند الاستثمار الإسلامي على المعنى «الحقيقي» للاستثمار ، أي إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع ، من ناحية ، وعلى فهم دقيق لطبيعة النقود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ أو المـال . فالنقـود لا تلد في حد ذاتها نقوداً ، وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي ، وبتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك . ومن ثم ؛ قام العمل المصرفي الإسلامي في الوقت الراهن على هذا الأساس . فالمصرف الإسلامي ، لا يتاجر في النقود ، أى لا يقوم بالوساطة المالية ، على أساس القرض أو الدين أو الائتمان ، بين المقرضين : أى المـودعـين والمقترضين : أى المستهلكين والمنتجين . وإنما كشركة استثمار «حقيقي» يحكم علاقته بعملائه ، في جانب الموارد ـ عقد المضاربة ، والذي يعنى دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه ، والربح بينهما على الشرط ، أما في حالة الخسارة فتقع بالكامل على صاحب المال ، ويخسر المضارب أو العامل في المال جهده .

وعليه ؛ فالمـودعـون في المصرف الإسـلامي هـم أصحاب الأموال ، والمصرف هو المضارب أو العامل فيها . وبالتالي ، يد المصرف على هذه الأموال يد «أمانة» وليست يد «ضمان» ، أى أنه لا يضمن هذه الأموال . ومن ثم ؛ إذا وقعت خسارة ، دون تعد من المصرف ، يتحملهـا المـودعـون بالكامل . وهذا هو شق المخاطرة الذي يحل للمودعين بمقتضـاه الحصـول على نصيب من الـربح ، حسب الاتفاق ، إذا تحقق . وفى جـ ب الاستخـدامـات ، يقـوم المصرف باستثمار مالديه من أموال ، باعتباره شريكا مضاربا ، بالعمل بالنسبة لأموال المودعين ، وبرأس ماله ، بالنسبة لأموال المساهمين ، وذلك بتقديم هذه الأمـوال لعمـلائـه ـ المنتجـين أو المستثمـرين ـ وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية : بيوع مرابحة ، أو عقود مضاربة ، أو صور مشاركة .

الأساس السابع ـ التوزيع العادل :

وعلى ذلك ؛ فقد أكد هذا المنهج أن الطريق السوى «العادل» لنماء المال هو طريق الاشـتراك الفعـلى في النشـاط الاقتصـادي . فلا يوجـد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخـاطرة . ومن ثم ، لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين . فالكل ينتج ويشترك في الإنتاج ويتحمل المخاطرة . ويتم توزيع الناتج وفقاً لمعايير توزيع «عادلة» ، تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود . وهذه المعايير هى : «الأجر» لمن يعمل أجيراً ، و «الضمان» أى المخاطرة ـ ربحاً كانت أم خسارة ـ للمال ولمن يعمل بالمخاطرة (المضارب) ، ثم «الحاجة» لغير القادرين ـ جزئياً أو كلياً . فبالنسبة لهؤلاء ، توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع في التوزيع و «إعادة» التوزيع وفقاً لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن ، إحدى الركائز الأساسية لهذا المنهج هى : التوزيع «العادل» من أجل تحقيق واستمرار عملية التنمية . ومن هنا ، ربطت معايير التوزيع ، على أساس «المثل» أو «العرف الصالح» ، بالإنتاج من ناحية ، وبالعدالة من ناحية أخرى ، وبالتكافل من ناحية ثالثة . ومن ثم ؛ تكون النتيجة تنمية مستمرة ، وتوزيعاً عادلاً ، وحياة طيبة لكل فرد يعيش في ظل النظام الإسلامي . فالعدل ، بشتى معانيه ، يعد أصلا من أصول الحياة في هذا النظام . «إن الله يأمر بالعدل والإحسان» (النحل : ٩٠) . «ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين» (الشعراء : ١٨٣) . «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» (البقرة : ١٨٨) . «ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون» (إبراهيم : ٤٢) .

وفي الحديث القدسي : « ياعبادى : إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظّالموا» . (صحيح مسلم) . وفي الحديث القدسي- «قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل ، أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره» (صحيح البخاري) . وفي الحديث : «اتق دعوة المظلوم ، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب» (صحيح البخاري) . «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة» (صحيح البخاري) .

الأساس الثامن ـ الحض على الإنفاق :

ويتولد النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المنهج بحض مسئول ومنضبط على الإنفاق بمكوناته الثلاثة : الاستهلاكي ، والاستثماري ، والصدقي ـ بشقيه : الاستهلاكي والاستثمارى ـ على أساس أن الإنفاق هو ، في حقيقة الأمر ، الناتج الكلي . فبدون إنتاج لا يوجد دخل أو «كسب» ، وبدون كسب لا يوجد إنفاق ، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق ، وبالتالي لا يتولد إنتاج . ومن ثم ، لا تقوم ـ أصلاً ـ دورة النشاط الاقتصادي . فالحض على الإنفاق ، بمكوناته وضوابطه ، إذن ، حض على الإنتاج والكسب ، أي دفع لعجلة إعمار الأرض .

الأساس التاسع ـ السوق الإسلامية :

ويقع هذا النشاط من خلال السوق الإسلامية ، التي تقوم على أساس آليات «المنافسة التعاونية» التي تدفع عملياً إلى «العدل» في التعامل ، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواضحة ، وفي جو من البر والتقوى ، والتواصي والتناصح ، والرقابة والتوجيه ، وليس على أساس منافسة «قطع الرقاب» كما هو في النظام الرأسمالي .

فهذه السوق لا تعرف التطفيف ولا البخس ؛ «ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون» . (المطففين : ١ - ٣) . «ولا تبخسوا الناس أشياءهم» . (الشعراء : ١٨٣) . تقوم على معايير القيمة العادلة ، التي تتحقق بتفاعل قوى السوق - العرض والطلب - من خلال ميكانيكية الأسعار . ولقد ورد عن أنس رضي الله عنهُ ، قال : «غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله ﷺ ، فقال الناس : يارسول الله ، غلا السعر ، فسعر لنا . فقال رسول الله ﷺ : «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق . إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» . (صحيح البخاري) .

وهذه السوق لا تعرف «الاحتكار» ؛ «لا يحتكر إلا خاطىء» . (صحيح مسلم) . «الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون» . (صحيح البخاري) .

كما أنها خالية من «الربا» ، وإلا ، أذن المجتمع بحرب من الله ورسوله ؛ «ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» . (البقرة : ٢٧٨ - ٢٧٩) . ولا يوجد فيها «اكتناز» ، وإلا ، اكتوى المكتنز بكنزه في نار جهنم ؛ «يوم يُحمَى عليها في نار جهنم فتُكوَى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون» (التوبة : ٣٥) .

وبصفة عامة ، تقوم هذه السوق على أساس العدل والسلوكيات السوية في التعامل ، بعيدة عن أية صورة من صور الاستغلال ، أو أكل أموال الناس بالباطل . فهي ، في واقع الأمر ، سوقٌ نظيفة بدون أية ممارسات سلبية خاطئة .

الأساس العاشر - المنظمات والدوافع :

ويعتمد هذا المنهج على «منظمات ذاتية» في نسيج النظام الاقتصادي الإسلامي . من هذه المنظمات : الدور المحدد للدولة على أساس الولايات السلطانية ، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة ، وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف ، ووفقاً لضوابط ومعايير محددة للرقابة والتوجيه ، والمتابعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتقويم ، والمساءلة ، والثواب والعقاب . ومنها أيضاً محاربة جادة ومستمرة ، ومؤثرة وناجحة ، للاستغلال وإهدار الإمكانات وتبديد الطاقات من خلال : تحريم صريح وقاطع للربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز ، والإسراف والتقتير ، والتطفيف والبخس ، والغش والتدليس والنجش ، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .

ويستند هذا المنهج ، واقعياً ، على مجموعة متكاملة من «الدوافع الإيجابية» . من هذه الدوافع : الحض على التقوى والعمل ، والإنتاج والإنفاق ، والزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ، والتكافل والعدل والإحسان ، والتعاون والتواصي والتناصح ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والوفاء والأمانة . ومن أهم دوافع هذا المنهج : الأخوة والقدوة أو الأسوة .

الأساس الحادى عشر ـ الأخوة :

فالأخوة تمثل إحدى دعائم هذا المنهج ، كما هي أساس من أهم أسس المجتمع المسلم . فالأخوة تعنى ، وفقاً للنهج الإسلامي ، الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن ، إلى آخر المعاني والسلوكيات الإنسانية السامية التي تتفجر من حب الأخ لأخيه . وهي بهذا المعنى تعد من أوثق الروابط الإنسانية ، التي تعمل على تماسك المجتمع ، وتأليف قلوب أفراده ، وجعلهم على قلب رجل واحد ؛ تجمعهم عقيدة واحدة ، وشريعة واحدة ، وعبادة واحدة ، وغاية واحدة . ومن ثم ، يتحقق «انتماء» حقيقي للمجتمع ، وإحساس قوي بالمشاركة في حركة حياته ، وفي العمل على تحقيق أهدافه .

وعلى ذلك ، تعتبر الأخوة دافعاً أساسياً لإعانة الإنسان على القيام برسالته من عبادة للخالق تبارك وتعالى ؛ كما شرعها سبحانه ، ومن إعمار للأرض ؛ كما يرضاه جل وعلا «**إنما المؤمنون إخوة**» . (الحجرات : ١٠) .

ويقول رسول الله ﷺ : «مثل المؤمنين في توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم ، مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» . (صحيح البخارى) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس الثاني عشر ـ القدوة :

والأخوة بدون «قدوة» كالسفينة بدون ربان . ومن هنا كانت أهمية القدوة ، على كافة المستويات ، في هذا المنهج ، لتحقيق إدارة رشيدة للمجتمع الإنساني لكي يستطيع القيام بمسئولية إعمار الأرض . ولقد بلّغ رسول الله ﷺ الرسالة وأدى الأمانة بقدرات البشر ، وبالإمكانات والوسائل البشرية . فالمعجزات ، رغم كثرتها في حياته ، لم تكن طريقاً لدعوته ، بل كان طريقه الإنسان والإمكان البشرى . ومن ثم ، استطاع المجتمع في حياته أن يقوم بتبعة الاستخلاف ويعمر الأرض ، وينجح في إقامة الدولة «النموذج» في المدينة ، ويحقق الخيرية لأمة الإسلام .

وعليه ، يعد هذا المنهج الإنمائي فريداً في هذا الصدد . فلقد قدم لنا رسولنا الكريم ﷺ القدوة «النموذج» في كل نواحي حياة الإنسان الخاصة والعامة ، على أساس تربوي مفصل ، وشامل وكامل . «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» (الحشر : ٧) . «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر» (الأحزاب : ٢١) . وفي الحديث : «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى ، قيل : ومن يأبى يا رسول الله ؟ قال : من أطاعني دخل الجنة ، ومن عصاني فقد أبى» . (صحيح البخاري) .

إعمار الإنسان :

بعد هذه الأساسيات وقبلها ، كما أكدنا فيما سبق ، يأتي تشديد هذا المنهج ، بل الإسلام ذاته ، على العنصر الأساسي المسئول عن إعمار الأرض ، وهو الإنسان . ومن هنا قام الإسلام بكل مكوناته وتفصيلاته ، وتأسس المنهج الإسلامي ، على حقيقة و «ضرورة» بناء الإنسان أو «إعمار» الإنسان ، قبل وأثناء بناء المجتمع ، وإعمار الأرض ، على أساس أن الأول شرط ضروري و «ممكن» ، لكى يتحقق ويستمر الثاني .

كما عمل الإسلام ، كدين ونظام حياة ، وبشكل واقعي محدد ، على توفير المناخ «المطلوب» من الحرية والعدل لتحقيق هذا الشرط . بل إن الأساسيات السابقة ، وبديناميكية «دائرية» فاعلة ، تعمل باستمرار على تثبيت هذا المناخ ، ومن ثم قيام هذا الشرط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه ؛ كان تركيز الإسلام على تربية «الإنسان» ، وحرصه على استمرار عملية التربية ، وتكثيفها تدريجياً في حياة الإنسان ، بل وفي «كل» يوم من هذه الحياة . فلم تترك عملية التربية ، وفقاً لهذا النهج القويم ، جانباً من حياة الإنسان ، مهما كان شأنه ، إلا واهتمت به ، وعالجته بما يتفق ، عملياً ، مع صياغة الإنسان المسلم القادر ، بعون الله وتوفيقه ، على تحمل تبعة العبادة والاستخلاف والإعمار .

فشملت التربية «كل» جوانب حياة الإنسان ، ابتداء من آداب الاستيقاظ وحتى آداب النوم ، مروراً بالعادات اليومية من مأكل ومشرب وملبس ، وحديث ومناقشة ، وتحية ووداع ، وعمل وترويح ، وسفر وقدوم ، إلى آخر كل ما يستغرق الحياة اليومية للإنسان . وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية والسلوكيات النبيلة في الإنسان من الشرف والنزاهة ، وعرفان الحق والواجب ، والتعاون ، والإيثار ، والتضحية وإنكار الذات ، والمحبة والمودة ، والصدق والإخلاص ، والأمانة والوفاء ، والوسطية أو القوام ، إلى آخر هذه القيم والسلوكيات ، والتي تليق بكرامة الإنسان ، وتتفق مع عظم المسئولية الملقاة على عاتقه .

وفي الوقت نفسه ، تقوم هذه التربية على محاربة «كل» القيم غير السوية ، والعمل على استئصال «كل» السلوكيات الذميمة من حياة الفرد والمجتمع ، والتي تتنافى فطرياً مع كرامة الإنسان ، وتصطدم مباشرةً مع إمكانية تحمله هذه الأمانة ، كما عرضها الله سبحانه وتعالى . ومن ثم ، تهدف هذه العملية ، واقعياً ، إلى تحلي الإنسان «بمكارم» الأخلاق ، بالعمل على التخلق بخلق القرآن ، والتأسي بصاحب «الخلق العظيم» سيدنا محمد ﷺ .

ولتحقيق هذا الهدف ، وضع الإسلام برنامجاً تربوياً مستمراً ، لا مجال هنا لتفصيله ، وإن كان يستحب «الإشارة» إلى بعض عناصره . فمن أهم هذه العناصر : دوْر «العبادات» : من صلاة ، وزكاة ، وصوم ، وحج ، كأساس تربوي مستمر ، ودور «الدعاء» : كمخ للعبادة ، ولتحرير الإنسان من الحاجة إلى سؤال غير الله سبحانه وتعالى ، ودور العلم : لصقل شخصية الإنسان ورفع قيمته وزيادة كفاءته في التعامل مع «الأشياء» ، ودور قراءة القرآن : كمصقلة للقلب وتربية للنفس ، ودور جهاد النفس : كجهاد أكبر لضبط السلوك وفقاً لشرع الله ، والدور الإيجابي لقيم القناعة والزهد والصبر والرباط والاحتساب والتواضع لصلاح البال واستقامة السلوك ، ودور «الاستغفار» : كتطهير للنفس وتنمية للضمير ، ودور حق «الإعفاف» وحسن «التبعل» : كاستجابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيحة للغريزة وضبط مشروع للشهوة ، ودور الرقابة الذاتية والمحاسبة الدورية للنفس : كأداة لتقويم انحرافات الفكر والسلوك .

وتعمل هذه العناصر ، وغيرها الكثير ، على صياغة الإنسان السوى : المتواضع في عزة ، الشاكر مع استزادة ، المستغفر مع تنمية ، القانع مع حياة طيبة . كما أكد الإسلام على أهمية الذكرى والتذكار لإنعاش ذاكرة الإنسان ، ترغيباً وترهيباً ، حتى لا ينسى ما خُلق من أجله . ولعلمه القديم بمن خلق ، طمأن الله سبحانه وتعالى النفس البشرية بأنه : يدافع عنها إذا آمنت ، ويحميها من الشيطان إذا التزمت ، ويرزقها من حيث لا تحتسب إذا اتقت ، ويغنيها بسقياها ماء غدقاً إذا استقامت ، ويحررها من خوف «بقايا» الظلم والهضم ويحييها حياةً طيبةً إذا عملت صالحاً في إطار إيماني .

وفي النهاية ، أوضح الخالق تبارك وتعالى للإنسان طريقي الخير والشر «النجدين» : الحلال والحرام ، ومن ثم طاعته أو معصيته ، فاستحق بالتالي رضاه أو سخطه . وكانت النتيجة العادلة والمؤكدة للاختيار الإنساني هي : الجنة أو النار . «ونفس وما سواها . فألهمها فجورها وتقواها . قد أفلح من زكاها . وقد خاب من دساها» (الشمس : ٧ ـ ١٠) . وفي الحديث : «اللهم أغنني بحلالك عن حرامك ، وبطاعتك عن معصيتك ، وبرضاك عن سخطك ، وبجنتك عن نارك ، وبسؤالك عمن سواك» (الترمذي) .

النتيجة :

وبعد هذه الإشارة العابرة عن موقف الإسلام من تربية الإنسان ، وبتنفيذ البرنامج التربوي الذي أعده لهذا الغرض ، واستناداً إلى جوهر المنهج الإسلامي في التنمية ، ومدخله العقيدي ، وأساسياته العامة ، يمكننا القول ، بثقة واطمئنان ، أن هذا المنهج يتضمن ، بحق ، العوامل الواقعية ، الضابطة لإيقاع الإنسان ، والمحركة لقدراته ، والمفجرة لملكاته ، والمحققة لغاياته : من «عبادة» الخالق تبارك وتعالى ، عبادة تتضمن «إعمار» الأرض ، إعماراً جاداً ومستمراً .

خاتمة :

وبعد . . ، فهذه رؤوس أقلام عامة حول خلفيات وأساسيات المنهج الإسلامي في التنمية ، قصدت فقط تعدادها ، وليس بالقطع تحليلها ، واستهدفت تحديد عناصرها الجوهرية ، وليس تقديم عرض كامل لتفصيلاتها . فمعظمها شكّل أو يشكل موضوعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لرسائل علمية جامعية . وآمل أن يكون عرضي السابق به ما قد يثير اهتمام المتخصصين من ناحية ، وراسمي السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى ، بموضوع أصيل حقاً ، وعميق فعلاً ، وهام للغاية ، على المستويين النظري والتطبيقي ، وهو : الاقتصاد الإسلامي ، والنظام الاقتصادي الإسلامي ، والمنهج الإسلامي في التنمية . موضوع يبدأ بالإنسان ، ويستمر بالإنسان ، وينتهي بالإنسان . فهو بالإنسان وللإنسان .

وإن كان لي من رأى ، في النهاية ، فإنني أقول أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد «قيمي» أو «أخلاقي» ، يحتل الإنسان ـ كوسيلة وغاية ـ المكان الأساسي فيه . ويقوم هذا الاقتصاد على أساس فكري كامل وواضح ، وله تطبيقه الفالح والمعجز ، والذي حقق غايته كنظام حياة : واقعي بمنهجه ، متقدم بأدائه ، أخلاقي بقيمه ، متحضر بنتائجه .

فالتوجه الإنمائي لهذا النظام ، وفقاً لمنهجه المتميز ، أصيل في بنائه الفكرى ، ولصيق بواقعه التطبيقي الصحيح . وليس هذا ، بالتأكيد ، قفزاً إلى نتائج غير مبررة من تحليل نظري ، أو انطباعا مستنداً إلى عاطفة جياشة ، وانما هو واقع عايشته البشرية في ظل التطبيق الكلى والصحيح لهذا النظام . ولعل المثال الكامل لذلك هو ما تحقق في عهد الرعيل الأول بصفة عامة ، وفي عهد الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز بصفة خاصة .

والله سبحانه من وراء القصد ، وهو تعالى الهادى إلى سواء السبيل . «سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمدلله رب العالمين» .

* * *

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع الأساسية

أولا ـ المراجع العربية :

(أ) القرآن وعلومه :

القرآن الكريم .

علوم القرآن :

١ ـ ابن العربي : أحكام القرآن ، (طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٧) .

٢ ـ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٩) .

٣ ـ الألوسي : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨) .

٤ ـ الرازي : التفسير الكبير ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١) .

٥ ـ السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، (مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٩٤٩) .

٦ ـ الطبري : جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، (طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤) .

٧ ـ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤) .

٨ ـ قطب : في ظلال القرآن ، (دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٩) .

(ب) السنة وشروحها :

٩ ـ ابن الأثير : جامع الأصول في أحاديث الرسول ، (رئاسة إدارات الإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٦٩) .

١٠ ـ ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، (طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

١١ ـ السيوطي : الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١) .

١٢ ـ الشوكاني : نيل الأوطار ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٨) .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٣ ـ المنذري : الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠) .
١٤ ـ مسلم : صحيح مسلم ، (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥) .
١٥ ـ النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢) .

(ج) الفقه وأصوله :

مراجع فقهية عامة :

١٦ ـ ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، (دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٢) .
١٧ ـ ابن عمر : أحكام السوق ، (الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٧٥) .
١٨ ـ أبو عبيد : الأموال ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨١) .

الفقه الحنفي :

١٩ ـ ابن عابدين : حاشية ابن عابدين ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦) .
٢٠ ـ السرخسي : المبسوط ، (مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ) .
٢١ ـ الكاساني : بدائع الصنائع ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٤) .

الفقه المالكي :

٢٢ ـ ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٦٩) .
٢٣ ـ الخرشي : فتح الجليل على مختصر خليل ، (مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٩٩هـ) .
٢٤ ـ مالك : المدونة الكبرى ، (المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ) .

الفقه الشافعي :

٢٥ ـ الخطيب . مغني المحتاج ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢٦ ـ الشافعي : الأم ، (كتاب الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٧ ـ الماوردي : الأحكام السلطانية ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦) .

الفقه الحنبلي :

٢٨ ـ ابن تيمية : مجموع فتاوي ابن تيمية ، (مكتبة المعارف ، المغرب ، ١٩٧٨) .

٢٩ ـ ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، (دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

٣٠ ـ ابن قدامة : المغني ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٢) .

فقه مذهبي آخر :

٣١ ـ ابن حزم : المحلى ، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

٣٢ ـ الطوسي : النهاية ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٠) .

٣٣ ـ المرتضي : البحر الزخار ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٦٤) .

أصول الفقه :

٣٤ ـ الشاطبي : الموافقات ، (مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٣٣٢هـ) .

٣٥ ـ الغزالي : المستصفي ، (المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ) .

٣٦ ـ القرافي : الفروق ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٤٤هـ) .

مراجع فقهية حديثة :

٣٧ ـ الخفيف ، علي : أحكام المعاملات الإسلامية ، (مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٤٩) .

٣٨ ـ الجزيري ، عبدالرحمن : الفقه على المذاهب الأربعة ، (المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٧٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٩ ـ مدكور ، محمد سلام : المدخل للفقه الإسلامي ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

مراجع حديثة في أصول الفقه :

٤٠ ـ أبو زهرة ، محمد : أصول الفقه ، (دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣) .
٤١ ـ البرديسي ، محمد زكريا : أصول الفقه ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤) .
٤٢ ـ خلاف ، عبدالوهاب : علم أصول الفقه ، (مطبعة النصر ، القاهرة ، ١٩٥٢) .

(د) مراجع الاقتصاد الإسلامي :

الاقتصاد الإسلامي :

٤٣ ـ أبو السعود ، محمود : خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي ، (مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ١٩٦٨) .
٤٤ ـ منان ، م . : الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، (المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٧٥) .
٤٥ ـ قحف ، منذر : الاقتصاد الإسلامي ، (دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٩) .

النظام الاقتصادى الإسلامي :

٤٦ ـ العسال ، أحمد ؛ وعبدالكريم ، فتحي : النظام الاقتصادي في الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧) .
٤٧ ـ المبارك ، محمد : نظام الإسلام الاقتصادي ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢) .
٤٨ ـ المودودي ، أبو الأعلى : أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ، (مطبعة الأمان ، بيروت ، ١٩٧١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية الإسلامية :

٤٩ ـ الشكيري ، عبدالحق : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ١٩٨٨) .

٥٠ ـ عبدالحميد ، محسن : المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ، ١٩٨٤) .

٥١ ـ يوسف ، يوسف إبراهيم : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١) .

(هـ) مراجع الاقتصاد الوضعي :

النظرية الاقتصادية :

٥٢ ـ النجار ، سعيد : مبادىء الاقتصاد ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤) .

٥٣ ـ شقير ، لبيب : تاريخ الفكر الاقتصادي ، (مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٦) .

٥٤ ـ الغزالي ، عبدالحميد : مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥) .

النظم الاقتصادية :

٥٥ ـ سيد ، أحمد عبدالقادر : النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب ، (معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨) .

٥٦ ـ الغزالي ، عبدالحميد : الأسس الفكرية والمادية لعملية تطور النظام الاقتصادي ـ في محاضرات في الاشتراكية ، (دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠) .

٥٧ ـ نامق ، صلاح الدين : النظم الاقتصادية المعاصرة ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية :

٥٨ ـ شافعي ، محمد زكي : التنمية الاقتصادية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨) .

٥٩ ـ لطفي ، علي : التنمية الاقتصادية ، (مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨) .

٦٠ ـ نامق ، صلاح الدين : اقتصاديات التنمية ، (مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

(و) حالات دراسية :

٦١ ـ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مركز الأهرام للترجمة العلمية ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

٦٢ ـ الروبي ، نبيل : التنمية الاقتصادية ـ دراسات في الاقتصاد الإفريقي ، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١) .

٦٣ ـ رشاد ، عبدالغفار : التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ENGLISH REFERENCES : ثانيا ـ المراجع الإنجليزية :

Islamic Economics :

1. Ahmad, K.,: (ed.), Studies in Islamic Economics, International Center for Research in Islamic Economics, Jeddah, 1980.

2. Chapra, M.U.,: The Economic System of Islam, (The Islamic Culture Center, 1970).

3. Ishaque, K.M., The Islamic Approach to Economic Activity and Development, in: The Muslim World and the Future Economic Order, (Islamic Council of Europe, London, 1979).

Economics :

4. Ackley, G., Macroeconomic Theory, (Macmillan, New York, 1960).

5. El-Ghazali, A.,: Planning for Economic Development: Methodology, Strategy and Effectiveness, (Cairo Modern Bookshop, Cairo, 1972).

6. Halm, G.,: Economic Systems, (Halt, New York, 1960).

7. Hirschman, A.,: The Strategy of economic Development, (Yale Paper bound, 1961).

8. Leibenstein, H.,: Economic Backwardness and Growth, (Wiley, New York, 1963).

9. Rosenstein - Rodan, P.,: (ed), Capital Formation and Economic Development, (Allen & Unwin, London, 1964).

Case Studies :

10. Meadows, D & D, and Others, : The limits to Growth, (A Potomac Associates Book, London, 1972).

11. Minami, R.,: The Turning Point in Economic Development Japan's Experience, (Kinokuniya Bookstore Co., Tokyo, 1973).

12. Winbergen,: The Dutch Disease, A Disease After All?, (The Economic
Journal, Vol. 94, 1984).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدد القادم

تدخل الدولة
في النشاط الاقتصادي
في إطار الاقتصاد الإسلامي

رقم الإيداع ٥٨٢٧ / ٨٨

مطابع
شركة النصر للتصدير والاستيراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com